



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المسار: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب:

بالطبيب أيمن

بعنوان

اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة
الداخلية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لمجموعة مؤسسات اقتصادية بولاية ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/كويسي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة رئيسا
الأستاذ/دشاش عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة مشرفا
الأستاذ/خروبي يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المسار: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب:

بالطبيب أيمن

بغنوان

اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة
الداخلية في المؤسسة الاقتصادية
دراسة ميدانية لمجموعة مؤسسات اقتصادية بولاية ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2023/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/كويسي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة رئيسا
الأستاذ/دشاش عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة مشرفا
الأستاذ/خروبي يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

شكرو وعرفان

الحمد لله

إهداء

إلى والدتي الحنونة حفظها الله.
و إلى أبي و جميع إخوتي كل باسمه .
و أهديه إلى كل من علمني حرف و ساهم في
وصولي لهذا المستوى
و إلى جميع الزملاء
و إلى كل الأصدقاء

عكرا جزيل الشكر

الملخص:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات وبيئة الكمبيوتر جزءا لا يتجزأ من أنظمة المعلومات الحديثة ، نظرا لأن المهن المختلفة ، بما في ذلك مهن المحاسبة والتدقيق ، تستند إلى النظام الإلكتروني يتميز بمجموعة من الخصائص والمزايا ،ولكن على الرغم من هذا التفوق الذاتي ،فإن الأخير ليس آمنا ويواجه تهديدات ومخاطر مختلفة . لايمكن التقليل من ذلك إلا باللجوء إلى إجراءات التدقيق والضوابط الداخلية . تتغير الإجراءات والقدرات التي يمتلكها المدققون ويجب عليهم القيام بها للكشف عن الأخطاء والاحتيال ،وتهدفه

ذه الدراسة إلى تحديد المتطلبات اللازمة لنظام الرقابة الداخلية حتى يواكب متطلبات تكنولوجيا المعلومات.
وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية الحالية في المؤسسات الاقتصادية من حيث كفاية أدوات تكنولوجيا المعلومات فيها

ولتحقيق تلك الأهداف ، تم علم إستبانة ، مكونة من (3) أجزاء ، اعتمادا على الإطار النظري والدراسات السابقة ، وزعت على رؤساء المصالح ، والموظفين الرئيسيين ، والأعوان ، والمراجعين القانونيين ، وعددهم (60) إستبانة صالحة للتحليل ، وإرجاع قدرها 52 في الدراسة التطبيقية ، كما استخدم المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض (SPSS) لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي **الكلمات الافتتاحية:** تكنولوجيا - المعلومات ، الرقابة الداخلية ، اثر تكنولوجيا

Summary:

L'informatique et l'environnement informatique sont devenus partie intégrante des systèmes d'information modernes, étant donné que les différents métiers, dont les métiers de la comptabilité et de l'audit, reposent sur le système électronique caractérisé par un ensemble de caractéristiques et de miroirs, mais malgré cette supériorité de bon goût, ce dernier n'est pas sûr et confortable aux diverses menaces et risques. . Cela ne peut être réduit qu'en ayant recours à des procédures d'audit. Et les contrôles internes, le changement des procédures et des capacités que les caissiers possèdent et qu'ils doivent faire pour détecter les erreurs et les fraudes, sur la base de l'étude pour déterminer les exigences nécessaires pour le système de contrôle interne même avec les exigences des technologies de l'information et analyser le courant systèmes de contrôle interne dans les institutions économiques en termes d'adéquation des outils informatiques en leur sein

Afin d'atteindre ces objectifs, un questionnaire, composé de (3) parties, basé sur le cadre théorique et les études précédentes, a été distribué aux chefs de départements, aux employés clés, au personnel et aux auditeurs légaux, et leur nombre était de (60) questionnaire pour l'analyse, et un retour de 52 dans l'étude appliquée également Utiliser des traitements statistiques appropriés sur l'affichage (SPSS).

Le chercheur s'est enquis du programme statistique des collèges d'ouverture :
informatique, contrôle interne, à la technologie

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
III	إهداء
IV	شكر و عرفان
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول

VIII	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول الجانب النظري	
2	تمهيد
2	المبحث الأول : تكنولوجيا المعلومات
4	المبحث الثاني: الرقابة الداخلية
7	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
15	خلاصة الفصل
الفصل الثاني الجانب التطبيقي	
17	تمهيد
17	المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية وأدواتها
21	المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية ، تفسيرها ومناقشتها
47	خاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
18	جدول رقم 01 : قياس ترتيبي
18	الجدول رقم 2: معيار ليكارت الثلاثي
19	الجدول رقم 03 : يمثل أقسام الاستبيان
20	جدول رقم 04: معامل ألفا كرونباخ

21	الجدول رقم05: توزيع العينة حسب الصفة
22	الجدول رقم06: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي
23	الجدول رقم07: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية
24	الجدول رقم08: ملخص لنتائج الاستبيان الخاصة ب تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات
27	الجدول رقم09: مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي
32	الجدول رقم10: تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي
36	الجدول رقم:11 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة في كل من الخبرة المهنية
37	الجدول رقم:12 ملخص لنتائج تحليل التباين في إجابات المحورين بالنسبة لعامل الخبرة المهنية
39	الجدول رقم13: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة في كل من الوظيفة
40	الجدول رقم14: ملخص لنتائج تحليل التباين في إجابات المحورين بالنسبة لعامل الوظيفة.
42	الجدول رقم15: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة في كل من المؤهل العلمي
43	الجدول رقم16 : يمثل اختبار ANOVA

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	الأشكال
19	الشكل رقم 01 : يمثل نسبة توزيع الاستبيان
21	الشكل رقم 2: تمثيل بياني للعينة حسب الصفة
22	الشكل رقم 03: تمثيل بياني للعينة حسب المؤهل العلمي
23	الشكل رقم 04: تمثيل بياني للعينة حسب الخبرة المهنية

38	الشكل رقم: 05 ملخص لنتائج تحليل التباين باستخدام اختبار Kruskal- Wallis بالنسبة لعامل المستوى المهني
41	الشكل رقم: 06 ملخص لنتائج تحليل التباين باستخدام اختبار Kruskal- Wallis بالنسبة لعامل المستوى المهني
44	الشكل رقم: 07 ملخص لنتائج تحليل التباين باستخدام اختبار Kruskal- Wallis بالنسبة لعامل المؤهل العلمي

مقدمة

شهد العالم تطور كبير ومن أبرز هذه التحولات اعتماد المؤسسات المتزايدة على تكنولوجيا المعلومات في مختلف الأنشطة والمعاملات ؛ ومن سمات هذه التكنولوجيات برامج الاستخدام الحقيقي والتكيف مع الحسابات المعقدة ؛ وقد عتمدت هذه المؤسسات عليها على نطاق أوسع في تبادل المعلومات من وإلى الشبكات (الإنترنت) ، مما يمكن أن يقلل من الوقت والجهد المبذول في استخدامها . لذلك أصبحت المؤسسات متحمسة لأهمية مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات ونظام الرقابة الداخلية للتطوير العلمي والمهني ، من خلال تطوير نظام رقابة داخلية كفؤ وفعال يحمي المؤسسة من المخاطر التي تواجهها ، يتطلب نظام الرقابة الداخلية استخدام تكنولوجيا المعلومات من أهم الأقسام اتخاذ القرار في الوقت المناسب نظرا لأهميته في تزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها ؛ هذا يخلق إدارة رقابة داخلية مستقلة ويسمح لهم بتحقيق أهدافهم بشكل فعال بفضل المواهب البشرية المؤهلة التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم بشكل فعال.

مشكلة الدراسة:

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في محاولة الباحث الإجابة على السؤال الآتي: ما مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلي؟

عناصر مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة عناصر مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- 1-تقييم الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات
- 2-ما مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي
- 3-تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

فرضيات الدراسة:

بناء على عناصر مشكلة الدراسة فانه يمكن وضع الفرضيات التالية:

- 1- مستوى استخدام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات ضعيف
- 2- لا تتوفر بيئة الاعمال الجزائية على متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي
- 3- يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام الرقابة الداخلي

أسباب اختيار الموضوع :

1. الميول الشخصية والتوسع في الرقابة .
2. محاولة إبراز الدور الفعال الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات في الرقابة
3. نقص وعي المؤسسات الجزائية حول أهمية تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية
4. لفت انتباه مسيري المؤسسات اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات

اهداف الدراسة

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحديد متطلبات تكنولوجيا المعلومات لمكونات نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الداخليين فيها، ومدى قدرة بيئة الأعمال الجزائية على مواكبة تلك المتطلبات، ويتحقق ذلك من خلال الآتي:

- 1- تحديد المتطلبات اللازمة لنظام الرقابة الداخلية حتى يواكب متطلبات تكنولوجيا المعلومات.
- 2- تحليل أنظمة الرقابة الداخلية الحالية في المؤسسات الاقتصادية من حيث كفاية أدوات تكنولوجيا المعلومات فيها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال العوامل الآتية:

1- حاجة الإدارة إلى الحصول على الكثير من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، أي قبل أن تفقد المعلومات صلاحيتها، ويعد نظام الرقابة الداخلية أكثر الجوانب تفاعلاً مع الأطراف داخل الشركة وحاجاتها المتغيرة. ولكي يلبي النظام هذه الحاجات فإنه يشكل قاعدة معلومات لجهات متعددة.

2- التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات ألقت بظلالها على جميع مناحي الحياة، فلقد تغيرت مفاهيم الحماية وموثوقية المعلومات مع التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات، حيث لم تعد أدوات الرقابة التقليدية كافية، ونشأت ضرورة إيجاد أدوات رقابة تتماشى مع هذه التطورات.

3- ازدادت مهام نظام الرقابة الداخلية بحيث أصبح على المدقق الداخلي تقييم أمور جديدة لم تكن موجودة أصلاً، مثل: تقييم موثوقية الشبكات، وعمليات الحاسب، وآلية تخزين البيانات، ومدى إمكانية اتخاذ القرار بناءً على هذه المعلومات.

منهج وأسلوب الدراسة:

ينتهج الباحث عند القيام بهذه الدراسة تحليلي وصفي، حيث يعتمد المنهج الوصفي من أجل تحليل واقع البيئة الحالية في بيئة الأعمال الجزائرية بشأن تصميم أنظمة رقابة داخلية لمواكبة تكنولوجيا المعلومات، كما يعتمد المنهج التحليلي من أجل تحليل مدى قدرة هذه الشركات على مواكبة بيئة تكنولوجيا المعلومات لوضع الحلول والمقترحات اللازمة لذلك، ولنجاح ذلك فقد اعتمد الباحث أسلوبين من أساليب الدراسة هما:

1- **المصادر الأولية:** حيث اعتمد الباحث مجموعة من المصادر العربية والأجنبية شملت الكتب والدوريات ذات الصلة بالموضوع.

2- **المصادر الثانوية:** حيث اعتمد الباحث استخدام قائمة الاستبانة كأداة للدراسة الميدانية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وروعي في تصميمها أن تكون منسجمة مع واقع الشركات المعنية، كما جرى اختبارها تجريبياً بتوزيعها على عينة من المسؤولين والموظفين والاعوان في بيئة الأعمال الجزائري.

وقد اشتملت القائمة على قسمين رئيسيين؛ القسم الأول: يتضمن مجموعة من الاستفسارات حول المعلومات العامة لعينة الدراسة، أما القسم الثاني فقد تضمن مجموعة من الفقرات التي تعبر عن اثر تكنولوجيا المعلومات في بيئة الأعمال الجزائرية وبما ينسجم مع فرضيات ومتغيرات الدراسة.

كما استخدم الباحث نظام Statistical Package in Social Science (SPSS) في تحليل نتائج الاستبانة ومن الأساليب التي تم استخدامها ما هو آت:

- الإحصاء الوصفي: والمتمثل بالوسط الحسابي، والتكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري.
- اختبار T للعينة الواحدة One Way Sample T-Test: المتمثل باختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بقبولها أو رفضها.

الفصل الأول
الجانب النظري
والتطبيقية

تمهيد:

شهدت الآونة الأخيرة تطورات سريعة غير مسبوقة في كافة نواحي الحياة، و أبرز هذه التطورات التي ميزت وقتنا الحالي هي الدينامكية التي عرفها المجال التكنولوجي خاصة تلك المتعلقة بمعالجة المعلومات و بثها، أو بما أصبح يعرف بتكنولوجيا المعلومات

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات

سنتناول في هذا المبحث تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : مفاهيم حول التكنولوجيا

لقد أصبحت التكنولوجيا تلعب دورا مهما في النهوض بإقتصاديات الكثير من الدول.

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا

يرجع أصل التكنولوجيا إلى الكلمة يونانية التي تتكون من مقطعين هما (Techno) تعني التشغيل الصناعي، والثاني (Logos) أي العلم أو المنهج، لذا تكون بكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي¹. و يمكن تعريفها من جهة التحليل الاقتصادي بأنها "مجموعة المعارف والمهارات والخبرات الجديدة التي يمكن تحويلها إلى طرف إنتاج أو استعمالها في إنتاج سلع وخدمات وتسويقها وتوزيعها، أو استخدامها في توليد هياكل تنظيمية إنتاجية"².

و يمكن تعريف التكنولوجيا على إنها: "تطبيق الإجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات العلمية لحل المشكلات الواقعية، ولا تعني التكنولوجيا هنا الأدوات والمكائن فقط بل أنها الأسس النظرية والعلمية التي ترمي إلى تحسين الأداء البشري في الحركة التي تنتاولها"³.

الفرع الثاني: أنواع التكنولوجيا : يتم تصنيف التكنولوجيا على أساس عدة أوجه منها مايلي :

الفرع الثاني-1- على أساس درجة التحكم نجد مايلي :

الفرع الثاني-1-1- التكنولوجيا الأساسية : و هي التكنولوجيا التي تمتلكها أغلب المؤسسات الصناعية والمسلم به وتتميز بدرجة التحكم كبير جدا.

الفرع الثاني-1-2- تكنولوجيا التمايز : و هي التي تملكها مؤسسة واحدة أو عدد محدود من المؤسسات الصناعية وهي التكنولوجيا التي تتميز بها عن بقية منافسيها.

2- على أساس موضوعها هناك :

الفرع الثاني-2-1- تكنولوجيا التسيير : وهي التي تستخدم في تسيير تدفقات موارد، ومن أمثلتها البرامج والتطبيقات التسييرية .

الفرع الثاني-2-2- تكنولوجيا التصميم : وهي التي تستخدم في نشاطات التصميم في المؤسسة كالتصميم بمساعدة الحاسوب .**الفرع الثاني-2-3- تكنولوجيا أسلوب الإنتاج :** وهي تلك المستخدمة في عمليات الصنع ، وعمليات التركيب والمراقبة .

الفرع الثاني-2-4- تكنولوجيا المعلومات والاتصال : وهي التي تستخدم في معالجة المعلومات والمعطيات ونقلها .

الفرع الثاني-3- على أساس درجة التعقيد نجد :

¹عسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا (مفاهيم و مداخل تقنيات تطبيقات علمية)، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2006 ص 22.
²نوفيل حديد، تكنولوجيا الإنترنت و تأهيل المؤسسة للإندماج في الإقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراء دولة، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007 ص 51-52.
³ عبد الباري، إبراهيم درة، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات: الأسس النظرية و دلالاتها في البيئة العربية المعاصرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003 ص 26.

الفرع الثاني -3-1- تكنولوجيا ذات درجة عالية : وهي التكنولوجيا شديدة التعقيد، والتي من الصعب على المؤسسات الوطنية في الدول النامية تحقيق إستغلاله إلا بطلب من صاحب البراءة .

الفرع الثاني -3-2- تكنولوجيا العادية : وهي أقل تعقيدا من سابقتها، حيث بإمكان المختصين المحليين في الدول النامية إستيعابها غير أنها تتميز أيضا بضخامة تكاليف الإستثمار¹.

المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات

تتميز تكنولوجيا المعلومات بمجموعة من الخصائص أهمها :

الفرع الأول-1- **تقليص الوقت** : فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة، مثال على ذلك شبكة الانترنت التي تسمح لكل واحد منها بالحصول على ما يلزمه من معلومات و معطيات في وقت قصير مهما كان موقعه الجغرافي،

الفرع الأول -2- **رفع الإنتاجية** : تعمل تكنولوجيا المعلومات على رفع الإنتاجية حين يتم إستعمالها بشكل جيد و فعال؛

الفرع الأول -3- **المرونة** : تعددت إستعمالات تكنولوجيا المعلومات لتعدد إحتياجاتنا لها، أبسط مثال على ذلك الحاسوب الذي نستعمله في حياتنا اليومية والعملية، فهو أداة للكتابة والقيام بمختلف العمليات المعقدة مثل الإتصال عن البعد أو القربالخ.كما أنها تمنح للإنتاج كفاءة عالية وهذا بكسب تكنولوجيا المعلومات مرونة كبيرة بالمقارنة مع آلة محدودة الإستعمال؛

الفرع الأول -4- **التمتمة la miniaturisation** : ويقصد بها الأسرع و الأصغر و الأقل تكلفة وهي من أهم مميزات تكنولوجيا المعلومات فهي تتميز بالتحسن الدائم في سرعتها وسعة ذاكرتها².

المطلب الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الاقتصادية

تعد تكنولوجيا المعلومات إحدى أهم وأفضل إفرزات ثورة المعلومات والاتصالات في العصر الحديث بما توفره من وسائل وإمكانيات ساهمت بشكل فاعل في تقليل الوقت والجهد فضلا عن الأموال. ويمكن إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الاقتصادية بالاتي³:

أ. تمثل تكنولوجيا المعلومات احد المكونات الأساسية ضمن الهيكل التنظيمي لأية وحدة اقتصادية، وتنشأ بينها وبين باقي المكونات علاقات مباشرة وغير مباشرة.

ب. تساعد تكنولوجيا المعلومات في رفع الكفاءة الإدارية للمديرين في الوحدات الاقتصادية من خلال تحسين كفاءة اتخاذ القرارات خصوصا في المهام المعقدة من خلال الاستفادة من تلك التقنيات خاصة في مجالات نظم دعم القرار CSS ونظم المعلومات التنفيذية EIS ونظم الخبرة ES .

ت. تساهم تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الإستراتيجية من خلال الأتي:

• خلق تطبيقات ميزة تنافسية مباشرة للوحدة الاقتصادية من حيث الجودة، الكلفة، المرونة، والإبداع.

• تحسين الوضع التنافسي للوحدات الاقتصادية من حيث، التأمين على مستوى الصناعة، التأمين على مستوى اقتصاديات الإنتاج، والتأمين على مستوى الأسواق.

• تحقيق مردود ايجابي في دعم القدرات التنافسية ونمو حجم العائد والانجاز وسرعة ودقة إنهاء المعاملات.

المين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2004، صص 9-10 .
²غنية لالوش، دور المعلومات في توجيه إستراتيجية المؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2001/2002 صص 89-99.
³ زياد هاشم يحيى، مصدر سابق، صص 34-37 .

- دعم التغيرات الإستراتيجية مثل إعادة الهندسة، كما تسمح بإجراء اللامركزية الفعالة بتأمين خطوط الاتصال السريعة وتحقيق الانسيابية وتقصير أوقات تصميم المنتجات وغيرها.
- تأمين الاستخبارات في مجال الأعمال أو ما يطلق عليها بالاستخبارات التنافسية من خلال جمع وتحليل المعلومات حول الأسواق والمنافسين والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال.
- ث. زيادة كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المختلفة في الوحدة الاقتصادية من خلال:
- تحسين عمليات جمع البيانات و تخزينها ومعالجتها وتحديثها واسترجاعها وتجهيز المعلومات الناتجة عنها.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية

المطلب الاول. مفهوم الرقابة الداخلية

تعددت مفاهيم الرقابة الداخلية التي وضعتها الجمعيات والهيئات المهنية المهمة بمهنتي المحاسبة والتدقيق وذلك بحسب تطور عالم المال والأعمال والتغيرات الكثيرة فيهما، ويمكن إبراز أهم تلك المفاهيم وكالاتي:

عرفت من قبل لجنة Coso¹ على أنها " عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها بينما عرفت من قبل لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية على أنها " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله و

ضبط و مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها و زيادة الكفاءة الإنتاجية و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية"²

ومما سبق يتضح بان الرقابة الداخلية هي برنامج منظم وخطة عمل تهدف بالدرجة الأساس إلى تضافر جهود جميع العاملين في الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافه بما ينسجم مع القوانين النافذة والتعليمات الإدارية للحفاظ على ممتلكاتها من أية ممارسات أو أساليب من شأنها الأضرار بسمعتها لدى كافة الأطراف التي لها علاقة بها.

المطلب الثاني. أهداف الرقابة الداخلية لتحقيق امن المعلومات المحاسبية في بيئة

تكنولوجيا المعلومات

ولكي يؤدي نظام الرقابة الداخلية دوره في تحقيق أمن المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات فإن الأمر يتطلب ضرورة سعيه لتحقيق الهدفين الآتيين³:-

أ. تحقيق أمن المعلومات من خلال سلسلة من الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيانات والمعلومات التي يتم التعامل بها من قبل نظم المعلومات في الوحدة الاقتصادية المعنية، ابتداء من كيفية جمع البيانات وتخزينها وتحديثها واسترجاعها، مروراً بالعمليات التشغيلية التي يمكن أن تجرى عليها، وصولاً إلى إنتاج المعلومات منها وطرق توصيلها إلى الجهات المعنية (سواء داخل أو خارج الوحدة

¹ Coso هي اختصار ل The Committee Of Sponsoring Organization وتعني لجنة رعاية المؤسسات , إذ تأسست في عام 1985 وتقوم على رعايتها اكبر خمسة مؤسسات مالية ومهنية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي معاهد/ المدراء الماليين والمحاسبين القانونيين والمدققين الداخليين والمحاسبين الإداريين والجمعية الأمريكية للمحاسبة .

² عمرو محمد زكي, 2014 , نظم الرقابة الداخلية في قطاع المستشفيات والمنشآت الصحية , [http/ www.alukah.net](http://www.alukah.net)

³ . سيتم توضيح وتفصيل تلك الإجراءات في المبحث الثاني. (لاحقاً في هذا المبحث)

3. زياد هاشم يحيى , و خليل إبراهيم الحمداني , و ناظم حسن رشيد, 2007 , الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الالكتروني للقرارات والقوائم المالية, بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس, كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة فيلادلفيا, عمان, الأردن. ص ص 16- 17 .

الاقتصادية)، وبما يعني توفير وسائل الأمن اللازمة لمسار عملية إنتاج المعلومات في الوحدة الاقتصادية

ب. تحقيق أمن نظام المعلومات من خلال توفير الأساليب اللازمة للمحافظة على المكونات المادية التي يتكون منها نظام المعلومات المسؤول عن إنتاج المعلومات في الوحدة الاقتصادية المعنية، والتي يمكن أن تشمل كافة الموجودات من، حواسيب (بكافة ملحقاتها) ، برمجيات، أجهزة مساعدة، أدوات احتياطية ... وغيرها .

ولتحقيق الهدفين المذكورين انفاً يتطلب من نظام الرقابة الداخلية ضرورة توفير مجموعة من الأساليب تتعلق بكل من أمن الأفراد، أمن الأجهزة والمعدات، وأمن البرمجيات.

المطلب الثالث: إجراءات الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات

يمكن وضع إطار نظام متكامل للرقابة الداخلية يقوم على المفهوم الواسع للرقابة الداخلية حيث يقسم إلى ثلاثة نظم فرعية تتمثل في الرقابة الإدارية، الرقابة المحاسبية، والرقابة التشغيلية ولكل نظام من هذه النظم الفرعية هدف يسعى إلى تحقيقه من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية الملائمة وتتكامل هذه النظم الفرعية لتحقيق في النهاية الهدف العام لنظام الرقابة الداخلية وهو منع أو اكتشاف أو الرقابة على تصحيح الأخطاء والمخالفات وتقليل خسائرها لوعليه، سيتم التركيز على العناصر الآتية:

الرقابة الإدارية

الرقابة التشغيلية

الرقابة المحاسبية

أولاً: الرقابة الإدارية Administrative Control

لتحقق الرقابة الإدارية أهدافها في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات لابد لها من²:

أ. الرقابة التنظيمية

وتقوم على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها المنشأة وتحدد اختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم، وكذلك توضح التفويض المناسب للمسؤوليات الوظيفية بحيث تتضمن الإجراءات الآتية:

• فصل قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات عن الأقسام المستفيدة من خدمات الحاسوب الآلي، حيث تكون هذه الأخيرة مسؤولة عن ما يحدث من أخطاء أو مخالفات خارج قسم التشغيل مثل نسيان بيانات عملية ما.

• فصل المهام بين العاملين في قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات مثل محلي النظم ومعدي البرامج، رقابة وصيانة نظام التشغيل، وإدخال البيانات وتشغيل الحاسوب الآلي.

• فصل المهام داخل الأقسام المستفيدة حيث يؤدي ذلك إلى تدنية احتمال وجود أخطاء أو مخالفات³.

ب. الرقابة على إعداد وتوثيق النظام

يساعد الإعداد والتوثيق الجيد لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات على تسهيل عملية مراجعته حيث يقدم للمراجع المستندات التي تمثل سنداً كافياً للمراجعة، فالرقابة على إعداد النظام تهدف إلى بناء نظام يتضمن إجراءات الرقابة الكافية على تطبيقات الحاسوب الإلكتروني، أما الرقابة على توثيق النظام فتضمن توثيق

¹ فضيلة، بوطرة، 2007، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي - بنك- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر، ص ص 37 - 40 .

² فتحي رزق السوافيري وآخرون، 2012 الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 364 .

³ كمال الدين مصطفى الدهراوي وسمير كامل محمد، 2002، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص ص 250 - 268.

السجلات، التقارير، أوراق العمل، وصف للنظام وبرامجه، وتعليمات التشغيل وغيرها والتي تساعد على وصف النظام والإجراءات المستخدمة لأغراض أداء مهام تشغيل البيانات¹.

ت. الرقابة على امن النظم

يمكن التغلب على معظم مخالفات الحاسبات من خلال التخطيط الإداري الجيد لأمن النظم وكذا حماية تجهيزاته وبرامجه للوصول إلى أقصى منافع ممكنة من النظام².

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

لقد وجد الباحث من القليل الدراسات والبحوث والمقالات والكتب ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولكن هناك بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت بعض الجوانب المتعلقة في مشكلة الدراسة ومن أهم هذه الدراسات:

المطلب الاول : قراءة بعض الدراسات السابقة

01 دراسة الهام ضيف الله " دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة ،المراجعة دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة"³

هدفت الدراسة إلى توضيح دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في اختيار عينة التدقيق لدى مراجعي الحسابات في مجال المراجعة وبالتالي زيادة مصداقية نتائج المعاينة في التدقيق لإجراء العمليات الحسابية للحصول على نتائج أدق وأسرع وأكثر مصداقية، وإبراز مساهمة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عملية التدقيق وتخفيض التكلفة اللازمة لإجرائها، ودور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة المراجعة للنظم غير الورقية والتبادل الالكتروني للبيانات وتمكين مراجع الحسابات من اختيار عينة كبيرة بطريقة أسرع وأكثر دقة، ولقد خلصت الباحثة من خلال تحليل إجابات الاستبيان واختبار الفرضيات إلى: يوجد كفاءة مهنية وإدراك لدى محافظي الحسابات في الجزائر لأهمية دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين وتطوير خدمات، المراجعة وذلك بسبب ما يوفره استخدامها من انجاز الأعمال بسرعة أكبر، وكون استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة يحسن من الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الالكترونية المستخدمة في المؤسسة، والتي يرى الطالب استحالة مراجعتها دون الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات، كما أن قيام

02 دراسة عبد الباسط بوحايك " دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية" دراسة حالة المؤسسة البترولية للتكرير soralchin بأردار⁴

¹ أحمد حسين على حسين، 2014، نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 375 – 376
² احمد حسين علي، 2014، مصدر سابق، ص 377.

³ الهام ضيف الله "دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة ،المراجعة دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة"مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمّـة لخضر، الوادي 2014-2015

⁴ عبد الباسط بوحايك "دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية" دراسة حالة المؤسسة البترولية للتكرير soralchin بأردار مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقة 2014/2015

هدفت هذه الدراسة لإبراز دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة (البتروولية) المؤسسة البتروولية للتكرير -soralchin- بأدوار (والدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق فعالية الرقابة الداخلية. أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

إن فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة soralchin تقاس بمدى قدرتها على إتباع نظام محاسبي سليم يترجم من خلال طريقة تحضير وتقييد العمليات المحاسبية ومدى الإلتزام بالقواعد المحاسبية كما توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تستخدم المعالجة الآلية للبيانات من أجل الاستفادة من مزاياها والتقليل من التكاليف مع التطورات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات كما يجب مراعاة دور المورد البشري كاستثمار في المؤسسة بالاعتماد على كفاءة وتنميته لجلب عوائد هذا الإستثمار -10 دراسة فضيلة بوظرة نوفل سمايلي واقع تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية، دراسة ميدانية لوكالات البنوك العمومية الجزائرية ولاية تبسة مجلة العلوم الاقتصادية

3 دراسة فضيلة، بوظرة نوفل سمايلي واقع تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية دراسة ميدانية لوكالات البنوك العمومية الجزائرية ولاية تبسة¹

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة في البنوك العمومية الجزائرية لولاية تبسة كما يهدف إلى التعرف على أساسيات نظام الرقابة الداخلية في البنوك وأسباب التوجه إلى تكنولوجيا المعلومات، وقد قسم البحث إجراءات الرقابة إلى إجراءات عامة ورقابة تطبيقية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الإستبانة لجمع البيانات وشملت الدراسة 06 بنوك عمومية ناشطة في ولاية تبسة وتكونت أفراد العينة من 70 موظف بمسميات مختلفة مدير الوكالة نائب مدير الوكالة، مراقب داخلي، مراجع داخلي، مبرمج مشغل، وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات واسترداد الإستبانة التي تم توزيعها خلص الباحثان إلى 54 إستبانة تعتبر صالحة للتحليل، أي بنسبة استرداد من جميع الوكالات مقدرة ب (77.14%). ولقد بينت النتائج وجود تكيف لنظام الرقابة الداخلية مع التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات، ولكن يبقى الكادر العلمي المؤهل في هذه البنوك لا يزال دون طموح المنشآت الكبرى ذات العلاقة، سواء من حيث المبرمجين أو المراجعين الداخليين ومدى قدرتهم على استيعاب التطورات التكنولوجية السريعة بما يخدم نظام الرقابة الداخلي

04- دراسة بدر عشي جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP،²

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة التدقيق الداخلي بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المقابلات الشخصية والاستبيان لجمع البيانات والمعلومات اقتصرت عملية التوزيع على أسلوب العينة القصدية البسيطة، بحيث بلغ تعداد عينة الدراسة 35 مدقق داخلي. ولقد خلصت إلى أهم النتائج:

إن المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار تطبق جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأبعادها المختلفة وبنسب متفاوتة، وعدم وجود تأثير قوي لجودة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة، وكذا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفاءة التدقيق الداخلي تعود للمتغيرات الشخصية

¹ مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة تبسة العدد 13، 2015.

² بدر عشي جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، فرع علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مزاب ورقلة

05- دراسة كليلبات محمد أنيس بنية، عمر مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها على فاعلية المراجعة في الجزائر¹

لقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نظم المعلومات المحاسبية في البيئة الالكترونية، ناهيك عن إبراز مخاطر استخدام هذه النظم على فاعلية المراجعة في الجزائر وقياس أثرها، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان منهجا تحليليا وصفيا قاسما بموجبه الدراسة إلى قسمين قسم نظري يطلع على مختلف المصادر المتعلقة بالدراسة وقسم تطبيقي يعتمد على التحليل بواسطة (spss) لنتائج استبانة وزعت على مكاتب المراجعين الداخليين والخارجيين الجزائريين.

والنتيجة التي توصلت إليها الدراسة هي التأكد على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على فاعلية المراجعة في الجزائر، ويتوزع هذا التأثير بين مخاطر البيئة المحيطة، ومخاطر معالجة البيانات إدخال تشغيل إخراج بمستوياته المختلفة. -13- دراسة سعود جايد مشكور، التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وأثره في تحسين كفاءة أداء الرقابة الداخلية

06- دراسة زينب سايح اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أنابيب ALFA PIPE غرداية،²

جامعة غرداية. 2016-2017 هدف هذا البحث إلى إبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك بتطرق إلى المنطلقات والمفاهيم التي تنطوي عليها والفوائد واهم أبعادها ومرتكزاتها وكيفية قياس أنظمة الرقابة الداخلية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال مهمة بدرجة كبيرة في بناء الأنظمة الرقابية خاصة مع تطور وتعقد العمليات الإدارية والتشغيلية وصعوبة مراقبتها، فأصبح من الضروري الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتسهيل وتسريع الرقابة؛

لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثير كبير في كفاءة الأنظمة الرقابية للمؤسسة، هذا من خلال الجودة والسرعة والفعالية في المعلومات المقدمة من أجهزة المعلومات والاتصال؛

- للكفاءات المتحكمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال دور مهم في بناء الأنظمة الرقابية وتحسينها المستمر، من خلال قياسها والاستفادة من التغذية العكسية للمعلومات المقدمة.

07- دراسة حاج بورقة حورية، بن بريك حياة المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية³
تهدف الدراسة لمعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على المراجعة وتحديد المشاكل والمخاطر التي يسببها نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية على المراجعة وقد تم استخدام المنهج التحليلي حيث تم تصميم

الاستبيان وتوزيعه على مجتمع الدراسة والمتمثل في محافظي الحسابات والمحاسبين والأساتذة الجامعيين. ولقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الالكترونية تؤدي إلى تحسين إجراءات وأساليب المراجعة، واستخدام المراجعة الالكترونية تساعد في توفير القوائم المالية في الوقت المناسب، و أن يكون المدقق على علم بالبرامج التطبيقية المحاسبية المستخدمة المستخدمة.

¹ مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 40، 2016

² زينب سايح اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أنابيب ALFA PIPE غرداية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي شعبة علوم تجارية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

³ حاج بورقة حورية، بن بريك حياة المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة 2016-2017

08-دراسة عطا الله حسبان

دراسة مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية

يهدف البحث إلى تحديد متطلبات تكنولوجيا المعلومات، لمكونات نظام الرقابة الداخلية التي تم تطبيقها على المدققين الداخليين في شركات المساهمة العامة المدرجة أسماؤها في بورصة عمان للأوراق المالية، في السوق الأول والثاني فقط، كما يهدف إلى تحديد مدى مواكبة تلك الشركات لمتطلبات أدوات تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية فيها.

تتكون عينة الدراسة من 135 مدققا داخليا في الشركات المساهمة العامة. وتتكون الاستبانة من ستة متغيرات متعددة الإجابة، وتم اختبار المصادقية (كرونباخ الفا) وكان بنسبة 81%، وتم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لقبول أو رفض فرضيات الدراسة، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج ذات الأهمية في الشركات المساهمة العامة الأردنية منها: أن هناك شركات مساهمة عامة لا يوجد لديها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون وقد بلغ عددها 27 شركة، وأن هناك 84 شركة يوجد فيها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليين. أن هناك تأثيرا لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية. أنه عند تكوين بيئة الرقابة في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات يتم تعيين مجلس إدارة ولجنة تدقيق ذات خبرة ودراية بأنظمة بيئة تكنولوجيا الرقابة وأهميتها، كما يراعى تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل موظف ذي علاقة ببيئة واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، كما يراعى بيان خطوط السلطة من خلال وجود هيكل تنظيمي للشركة المعنية. أنه عند القيام بعملية تقييم المخاطر في بيئة تكنولوجيا المعلومات تراعى الشركة أهداف العمليات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات، كما يراعى الأهداف الاستراتيجية للشركة.

وبناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما هو آت: ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية، وخصوصا قطاع التامين وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة، بإنشاء إدارات خاصة بالتدقيق الداخلي حتى تستطيع مواكبة متطلبات البيئة الجديدة التي تعتمد في نجاحها على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. ضرورة عقد ندوات ودورات تدريبية لمديري التدقيق الداخلي ومديري أنظمة الرقابة الداخلية، للتعريف بالدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات في ترشيد القرارات الإدارية. نظرا لما لاحظته الباحث من ندرة في الكتابات العربية والأجنبية لمتغيرات البحث التابعة والمستقلة، فإنه يوصي بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول العناصر المختلفة لتلك المتغيرات. بما أن الدراسة الحالية اعتمدت على قائمة الاستبانة وسيلة لجمع البيانات مما قد ينتج عنه نتائج متحيزة، فان الباحث يقترح تكرار نفس الدراسة في دول أخرى أو تكرار نفس الدراسة في الأردن، لكن على عينات أخرى تشمل المديرين الماليين، والمدققين الخارجيين، والإدارات العليا في القطاعين العام والخاص

09-دراسة جاسم محمد حسو

تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية للحد من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات

في النظام المحاسبي الالكتروني

لذلك يهدف البحث إلى إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والمخاطر المصاحبة لاستخدامها في عمليات التسجيل والتبويب والتشغيل للأحداث الاقتصادية خلال الفترة المالية لعينة من الكليات والمعاهد التقنية في محافظة نينوى وما ينتج عنها من معلومات تساهم بشكل كبير في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات بمختلف مستوياتهم الإدارية، فضلا عن بيان ماهية الرقابة الداخلية والإجراءات المتخذة لحماية تلك المعلومات من مخاطر الوصول غير المصرح به بهدف إتلافها أو سرقتها من خلال دراسة ميدانية تسلط

الضوء على نقاط الضعف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وإجراءات الرقابة الداخلية الفعّالة في الحد من مخاطر استخدامها إذا ما تم الالتزام بها والعمل على تفعيلها من قبل المستخدمين من تلك التقنيات، وقد توصل الباحث إلى العديد من الاستنتاجات أهمها تعدد تكنولوجيا المعلومات احد أهم العناصر في الهيكل التنظيمي لأية وحدة اقتصادية لما لها من كفاءة عالية في سرعة تشغيل البيانات الخام وتحويلها إلى معلومات تمتاز بالجودة العالية وبتكاليف منخفضة وتوافرها في الوقت المناسب. تمثل الرقابة الداخلية إحدى أهم أدوات الإدارة التنفيذية في الحفاظ على موجودات الوحدة الاقتصادية من الضياع أو الاختلاس فضلا عن مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها سواء من حيث الأسلوب اليدوي أو الإلكتروني. تعمل الرقابة الداخلية على تحجيم المخاطر في بيئة تكنولوجيا المعلومات من خلال مجموعة من الإجراءات للنظم الفرعية لها المتمثلة بالرقابة الإدارية، الرقابة التشغيلية، والرقابة المحاسبية.

10-دراسة الحسبان "مدى استخدام مدققي الحسابات أدوات تكنولوجيا المعلومات في تدقيق البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة استخدام مدققي الحسابات الداخليين والمدققين الخارجيين لأدوات تكنولوجيا المعلومات في تدقيق البنوك التجارية الأردنية، كما هدفت إلى التعرف على مفهوم تكنولوجيا معلومات التدقيق من خلال ربط تكنولوجيا المعلومات بعملية تدقيق الحسابات في البنوك التجارية، كما هدفت إلى التعرف على أدوات تكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة ببيئة عمل المدقق، والتغيرات التي فرضتها أدوات تكنولوجيا المعلومات عليه، وأخيراً هدفت إلى تحليل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية في ضوء متغيرات الدراسة المتعلقة بشبكات الحاسوب والأنظمة والتعليمات وغيرها.

ومن أهم نتائج تلك الدراسة بالنسبة للمدققين الداخليين: أن المدقق الداخلي يحصل على أجوبة من المهندسين والمختصين حول الأمور الفنية في شبكات الحاسوب كما أن المدقق الداخلي يمتلك المعرفة التقنية لمكونات شبكات الحاسوب، كما أن تدقيق البرامج المحاسبية التي يقوم بها المدققون الداخليون يوفر الحماية لمعلومات وبيانات البنك، كما أكدت أن مدقق الحسابات الداخلي يشترك في صياغة البرامج المحاسبية الخاصة في البنك. أما أهم نتائج الدراسة من وجهة نظر المدققين الخارجيين: فقد أكدت الدراسة أن

مدقق الحسابات الخارجي يمتلك المعرفة اللازمة لمكونات شبكات الحاسوب، كما أكدت على أن المدقق الخارجي يقوم بالتأكد من موثوقية شبكات الحاسوب من وقت لآخر، كما أكدت الدراسة على وجود مدققين خارجيين مختصين بتدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنك، كما أكدت على أنّ المدقق الخارجي يشترك في الندوات والمؤتمرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.

ضرورة الاهتمام ليس فقط بماهية التكنولوجيا المستعملة وإنما بكيفية التعامل معها.

11- دراسة 2002 Richter بعنوان: "Risky Business ,Internal Audit Team up With The Audit Committee To Tackle With IT Security Needs"

هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة أن يقوم الأشخاص الذين ينجزون تدقيق تكنولوجيا المعلومات بالاهتمام بإدارة المخاطر وتحليل التكلفة والعائد، مثل مقارنة مخاطر التكنولوجيا مع مخاطر السوق. وبما أن الشركات تمتلك معلومات قيمة تتكون من ملفات وصفقات العملاء، وخطة العمل الاستراتيجية

واستراتيجيات التسويق والموازنات، يستطيع المدقق الداخلي مساعدة الإدارة في أن يكون أمن المعلومات مناسباً وتحديد من يجب أن يديره وتحديد تكاليف تبني تكنولوجيا المعلومات ومدى الاستجابة لها، كما أن الدراسة ركزت على أن وظيفة نظام الرقابة الداخلية لا تقتصر على تحديد الأحداث التي تؤثر على أمن المعلومات وإنما تتعداها إلى تحديد تكلفة هذه الأحداث و احتمال حدوثها للشركة. ومن أهم نتائج الدراسة: ضرورة قيام الرقابة الداخلية بتقييم مخاطر العمل وتقديمها للإدارة وتحديد المزود المناسب للبرامج المحاسبية الجاهزة. تحديد برامج تدريب للمدققين. التوصية بتثقيف جميع الموظفين وليس موظفي الرقابة الداخلية فقط، بحيث يكون هناك تغذية راجعة من مختلف الدوائر حول التطورات التكنولوجية، مما يساعد على إمكانية تحديد مخاطر ومحاسن التكنولوجيا على الشركة مراقبة الأعمال وخصوصاً شبكات الاتصالات وشبكات الحاسوب والتجارة الإلكترونية.

12-دراسة م.م عظيم نعيم باجي أثر تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية على فاعلية المدقق الداخلي في هيئة التعليم التقني

استهدف البحث التعرف بأثر تكنولوجيا المعلومات على أجهزة الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد أثره على فاعلية الأداء لدى المدقق الداخلي وتم التعرف في الجانب النظري على ما هي تكنولوجيا المعلومات وعلى إجراءات الرقابة الداخلية وأثرها على مقومات نظام الرقابة الداخلية ، وفي الجانب العملي تم تنظيم استمارة استبيان للتعرف على آراء ذوي العلاقة من مدققين ومحاسبين و موظفين آخرين ضمن الهيكل التنظيمي والمدراء العامون وتم التركيز على الجانب المالي فقط في محاورها وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات منها استخدام تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية يؤدي إلى تسهيل دور المدقق الداخلي مما يساعده للقيام بكافة المهام المكلف بها بدقة وبسرعة هائلة وبوقت قصير ، وان استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة المالية استمرار المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات للمستفيدين من داخل وخارج المؤسسة .وقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ، أن من المهم تدريب والتأهيل العلمي والعملي المستمر للعاملين في أقسام ووحدات الرقابة الداخلية العاملة بالمؤسسة لرفع كفاءة وفاعلية العاملين بها لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وعمل نظام سلامة لغرض ضمان امن المستخدم لوجود مخاطر كثيرة ومن المهم ان تخذ بنظر الاعتبار عند تحديد إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بأمن الأجهزة والبرمجيات.

13- دراسة د /ناهض نمر محمد الخالدي أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة في فلسطين

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولتحقيق تلك الأهداف ، تم علم إستبانة ، مكونة من (5) أجزاء ،اعتماداً على الإطار النظري والدراسات السابقة ، وزعت على المراجعين ، ورؤساء أقسام الرقابة ، ومدراء دوائر الرقابة ، والمراجعين القانونيين ، وعددهم (80) إستبانة صالحة للتحليل ، أي بنسبة إرجاع قدرها (100) لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) في الدراسة التطبيقية ، كما استخدم المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض بحيث توصل الباحث :يساعد الاهتمام بالتدريب المستمر والتطوير واستخدام التقنيات الحديثة والالتزام بالسياسات الإدارية على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية ، وعلى ضبط العمل ، كما يقلل من فرص التلاعب وعلى تحقيق الأهداف الموضوعية. يؤدي إتباع أساليب الرقابة التنظيمية في المصارف الفلسطينية إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

رغم الحصار المفروض على قطاع غزة ، إلا أنه يتوفر لدى المصارف الفلسطينية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية مقومات الرقابة الداخلية بمستوى مناسب يساعد هذه المصارف على تعزيز الشفافية وتحقيق أهدافها ، وهو ما يشكل ضمانا للاستثمارات المالية لدى المصارف في فلسطين كما اتضح من خلال الدراسة الميدانية ضرورة الاستفادة من التطور التكنولوجي والمعلوماتية من أجل تطوير الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية. ضرورة استخدام الدورات المحاسبية وحوكمة المصارف والفصل بين الواجبات وتحديد الصلاحيات بدقة بغرض توثيق معاملات المصارف الفلسطينية والتأكد من سلامتها واكتمال تسجيلها.

ضرورة الاهتمام بالتدريب المستمر والتطوير واستخدام التقنيات الحديثة والموازنات التخطيطية والالتزام بالسياسات الإدارية في المصارف الفلسطينية. ضرورة استخدام أساليب الرقابة التنظيمية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصارف الفلسطينية بغرض رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها.

14-دراسة Dewett (2001) بعنوان: "ole of Information Technology in the .Organization"

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات على خصائص المنظمة ونتائج أعمالها، كما هدفت لإظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تحديث العلاقة بين خصائص المنظمة التي تشمل على الحجم والهيكل والتعلم والثقافة والعلاقات الداخلية وأخيرا هدفت الدراسة إلى وضع منافع وسيئات تكنولوجيا المعلومات على المنظمة ومن أهم حسناتها أن التكنولوجيا عادة تأتي بما هو جديد وأنها ترفد المنظمة بالدم الجديد والخبرات وفيما يخص السيئات أنها تحتاج إلى تمويل وينتج عنها مخاطر وتحتاج إلى مختصين. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: هناك بعض القضايا التي يتوجب دراستها مستقبلا وهي من نواتج تكنولوجيا المعلومات مثل كيف يتم السيطرة على التكنولوجيا، وما هي متطلبات التكنولوجيا اللازمة لكل شركة؟ التكنولوجيا لها حسنات يجب استغلالها لكي تغطي على سيئاتها.

15) دراسة Grand (2002) بعنوان: "Information Technology In Auditing"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب في توفير المعلومات المطلوبة للتدقيق واستخدامها كأداة للتدقيق، وضرورة فهم أنظمة المعلومات المؤتمتة، وفهم غاية العمل من هذه الأنظمة، وفهم بيئة العمل التي تعمل بها الشركة، وركزت هذه الدراسة على ضرورة مواكبة الاكتشافات الحديثة للتدقيق، للقدرة على تحديث أو تغيير البرامج. وركزت هذه الدراسة أيضا على أهمية التدقيق الإداري الذي يوفر سلاح تدقيق فعال في إدارة موارد التدقيق، لزيادة ربحية المنظمة بحيث تستجيب للأنظمة والقوانين المتعلقة بمهنة التدقيق، وأبرزت أدوات التدقيق الإداري المناسبة لمواجهة تكنولوجيا المعلومات. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: أن يقوم التدقيق الداخلي على معرفة التطورات والمستجدات في بيئة الشركة وفهم البيئة التي تعمل بها وتحديد اثر وكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق. عدم وجود نظام محاسبي شامل لكل زمان ومكان وإنما تعمل المحاسبة والتدقيق في بيئة متغيرة ولا بد من الاستجابة لهذه التغيرات مثل شبكات الاتصال والتجارة الإلكترونية التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالتدقيق.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالسابقة

ومن أهم نتائجها:

- أن النمو المتسارع في تكنولوجيا المعلومات وقابلية المشاريع بمختلف أحجامها للتنافس على استعمال

التقنيات الحديثة في المعالجة والتخزين للبيانات، أدى إلى التأثير على عملية التدقيق من حيث مواكبة إجراءات وأساليب التدقيق لهذه التكنولوجيا الحديثة.

- كما أن التكنولوجيا تؤثر على نظام الرقابة الداخلية وعلى الطرق المتبعة من قبل المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلية.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات ذات العلاقة:

بعد عرض الباحث للدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة فقد اتضح للباحث ما يلي:

1- أنها لم تتعرض إلى قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة بيئة تكنولوجيا المعلومات، لذلك فإن معظمها قد يركز على دور التدقيق الداخلي أو الخارجي فضلاً عن عدم التركيز على نظام الرقابة الداخلية.

2- أنها تهمل التأثير المباشر لتكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية، وترتكز على الأخطار الناتجة من التدقيق على البرامج المحاسبية في الشركة.

3- أنها لم توضح اثر تكنولوجيا المعلومات على كل جزء من مكونات نظام الرقابة الداخلية.

لذلك تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات ذات العلاقة بما يلي:

1- توضيح اثر تكنولوجيا المعلومات على كل جزء من مكونات نظام الرقابة الداخلية.

2- القيام بدراسة ميدانية لقياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على مواكبة متطلبات بيئة تكنولوجيا المعلومات.

خلاصة الفصل:

إن تكنولوجيا المعلومات تقدم إمكانيات هائلة ومميزات ذات أهمية بالغة، من قدرة على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية، والقدرة على تشغيلها بسرعة فائقة ودقة عالية لذلك أصبحت احد عوامل الإنتاج، ولكون المعلومة صانع القرار الأخير و العصب المحرك لأي نشاط على اختلاف مجالاته فقد أصبحت الميزة التنافسية التي تتمتع بها أي مؤسسة، إذ أنها تزيد في الإنتاجية وفرص العمل. وتمثل تكنولوجيا المعلومات لم أحسن استغلالها فرص تنمية للإسراع بجهود التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة بالعالم وبالجزائر خصوصاً، و الذي لا ينقصه الموارد التي تؤهله لتبوء موقع متميز له على الخريطة الجيو معلوماتية وتقليص

الفجوة الرقمية التي تفصلها عن بقية العالم والدول العربية وبينها. بالإضافة إلى التطور في مجال التدقيق، فقد أصبح ضرورة لا مفر منها في مهام الرقابة الداخلية، مما يزيد من موثوقية البيانات المالية وكسب الوقت مقارنة بالرقابة الداخلية موثوقيتها.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

والتطبيقية

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة لأثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، حيث سنتناول في هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، بالإضافة إلى أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وبغية الإلمام بموضع الدراسة والإجابة عن الإشكالية الأساسية للدراسة، ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم الدراسة الميدانية إلى ما يلي:

- منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها
- منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية
- صدق وثبات أداة الدراسة
- الاختبارات الإحصائية للمحاور

-الارتباط ما بين المحاور

-الاختبارات الإحصائية لمحاور الاستبيان

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية وأدواتها

تستهدف هذه الدراسة اختبار فروض البحث وذلك من خلال دراسة مسحية لمجموعة مقابلة مع مجموعة من المهنيين واستقصاء آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين وسيتم التطرق في هذا المبحث لعرض استمارة الاستبيان من خلال الحديث عن كيفية إعدادها وهيكلها، ثم التطرق إلى معالجتها وتحليلها ، بعد ذلك نقوم باختبار فرضيات الدراسة إحصائياً وفي الأخير نقوم بتحليل النتائج واختبار فرضيات.

المطلب الأول-منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج تحليلي وصفي وذلك تماشياً مع متطلبات البحث، ومن أجل ذلك تم جمع البيانات اللازمة من بيانات مالية وغير مالية لمجموعة من المواقع الإلكترونية وكذا مقابلة مع مجموعة من المهنيين وتوزيع استبيان تم إعدادها لهذا الغرض على مجتمع الدراسة، وتم تفرغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي Statistique Package for Social (Science) SPSS

وسنعمد في الدراسة الميدانية على دراسة البيانات باعتبارها بيانات وصفية غير قياسية على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يوفرها لنا الإحصاء التطبيقي ونظرية تحليل المعطيات، من أجل تفسير إجابات أفراد العينة التي وردت في قائمة الاستقصاء. ومن بين هذه الأساليب:

1-توزيع التكراري للمتغيرات،

2-مقاييس الإحصاء الوصفي: المتوسط المرجح، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف.

3-اختبارات الفروض في الإحصاء التطبيقي، لاختبار فرضيات الدراسة ومنها:

اختبار T - الفرق ما بين المتوسطين

اختبار انوفا ANOVA - لتحليل التباين

بالنظر إلى الاستبيان نجدانه متكون من ثلاث محاور للإجابة على الإشكاليات المطروحة، بالإضافة إلى الأسئلة الشخصية، ولقياس آراء العينة حول أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية الرقابة الداخلية. طرحنا أسئلة سلمية في ثلاث محاور حيث

يعطي المستجوب درجة من الموافقة من بين ثلاث اختيارات حسب سلم ليكارت الثلاثي : غير موافق، محايد، موافق.

من أجل تكميم هذه الإجابات نعطي أوزان على التوالي 3 - 2 - 1 لإجابات العينة، هذا يسمى بالقياس الترتيبي لعبارات الاستبيان.

جدول رقم 01 : قياس ترتيبي

القياس الترتيبي	1	2	3
	غير موافق	محايد	موافق

بواسطة هذه الطريقة يمكن الحصول على مصفوفة الإجابات لكل أفراد العينة المستهدفة، تعتبر معطيات للدراسة، يتم إدخال هذه المصفوفة في برنامج SPSS تختلف إجابات العينة حول كل عبارة بين ثلاث درجات من الموافقة، لذلك يمكن حساب المتوسط الحسابي لإجابات العينة في كل عبارة، حيث كل ما كان هذا المتوسط أكبر يعني مستوى موافقة أعلى للمستجوبين على هذه العبارة. ومنه يعتبر المتوسط الحسابي

أحسن مقياس لمقارنة درجة الموافقة على أسئلة الاستبيان، ومن ثم يمكن تحديد من خلاله الاتجاه العام لآراء العينة في كل سؤال وفي كل محور . وكذلك حسب معيار ليكارت الثلاثي المبين في الجدول.

الجدول رقم 2: معيار ليكارت الثلاثي

الاتجاه العام لآراء العينة	المتوسط الحسابي
غير موافق	[1.66 1.00]
محايد	[2.33 1.66]
موافق	[3 2.33]

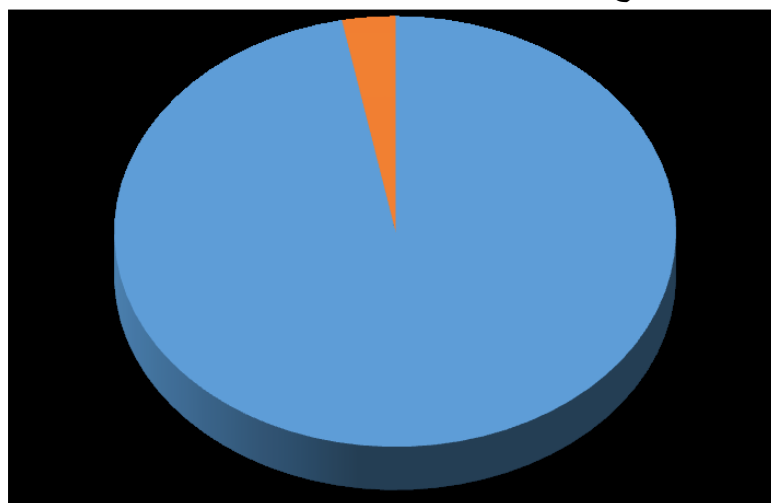
مقاييس

اما

التشتت المستخدمة: الانحراف المعياري، معامل الاختلاف: تساعد على قياس- درجة الاتفاق (التجانس) بين أفراد العينة على الإجابة ، سواء بالموافقة أو عدم الموافقة ، ويمكن أن نقيس ذلك بواسطة معامل الاختلاف النسبي ، على شكل نسبة مئوية كل ما كانت أقل كانت إجابات العينة أكثر تجانسا وتقاربا. بينما يبين التوزيع التكراري المطلق والنسبي تفصيل لتوزيع إجابات العينة في كل عبارة. ومنه سوف نستخدم كل هذه الأساليب الإحصائية من أجل تحليل إجابات العينة في كل مرة واحد من المحاور الثلاثة للاستبيان،

المطلب الثاني.مجتمع وعينة الدراسة:

حاولنا من خلال دراستنا تبين اثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية فقد تم حصر مجتمع الدراسة على رؤساء مصالح وموظفين رئيسيين وأعاون وقد تم توزيع حيث تم توزيع 60 استبيان وتم استرجاع 52 استمارة وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تق ر ر الإبقاء على 52 استمارة من مجموع الاستمارات لتمثل عينة الدراسة الشكل رقم 01 : يمثل نسبة توزيع الاستبيان



المطلب الثالث-تصميم ومعالجة استمارة الاستبيان:

من أجل اختبار فرضيات البحث تم تصميم الاستمارة بشكل يتلاءم والخطة المنتهجة في الفصل النظري، حيث استعان الباحث بالمعلومات المؤصلة نظريا وصياغتها على شكل عبارات تتضمن أسئلة محددة بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وقد قسمنا الاستمارة إلى قسمين

خصص القسم الأول لعرض البيانات العامة من طبيعة الأشخاص من مهنيين وأكاديميين وكذا مؤهلاتهم العلمية من ليسانس وماستر ودكتوراه ، أما القسم الثاني خصصناه لمعالجة فرضيات الدراسة حيث يتكون من 3 محاور حسب عنوان كل فرضية والجدول التالي يوضح ذلك
الجدول رقم 03 : يمثل أقسام الاستبيان

عدد الاسئلة	العنوان	أقسام الاستبيان
	معلومات حول	القسم الاول
13	المحور الأول:تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات	القسم الثاني
16	المحور الثاني: توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي	
16	المحور الثالث: تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي	

المصدر :من إعداد الباحث بناء على استمارة الاستبيان

وبذلك بلغ عدد فقرات أداة الدراسة 45 فقرة، وقد كانت إجابات كل فقرة من محاور الاستبانة وفق مقياس ليكارت الثلاثي.

بعد الانتهاء من عملية إعداد الاستبيان بشكل نهائي تم توزيعه على العينة المقصودة، وقد تمت العملية بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلى العينة المقصودة، وضمان الحصول على أكبر عدد من الاستمارات التي تمت الإجابة عليها، وبصفة عامة اعتمدنا على الطرق التالية في توزيع الاستمارات:
-الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان بأنفسنا؛
-إرسال الاستمارات عن طريق البريد الإلكتروني؛
-الاستعانة ببعض زملاء الدراسة إضافة إلى بعض الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية في توزيع الاستمارات.

المطلب الرابع:ثبات صدق الأداة:

قبل استخراج نتائج الخاصة بالدراسة لابد اختبار مصداقية وثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدا، قد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب، حيث أن معامل ألفا كرونباخ يأخذ قيمة بين الصفر والواحد (1,0) فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس فإذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مقاربة للواحد أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات. يقيس معامل الثبات نسبة أفراد العينة الذين يعيدون نفس الإجابة عند إعادة توزيع الاستبيان من جديد عند تطبيقنا لاختبار المصدقية والثبات ألفا كرونباخ على إجابات عينة الدراسة وجدنا أن نسبة ألفا كرونباخ بلغت 0.72 وهذه النسبة مقبولة إحصائيا أي أنه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فإن 72 % من الخبراء سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى على 45 فقرة تمثل المحاور الثلاثة، والجدول التالي يبين ألفا كرونباخ للأداة.

جدول رقم 04 :معامل ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

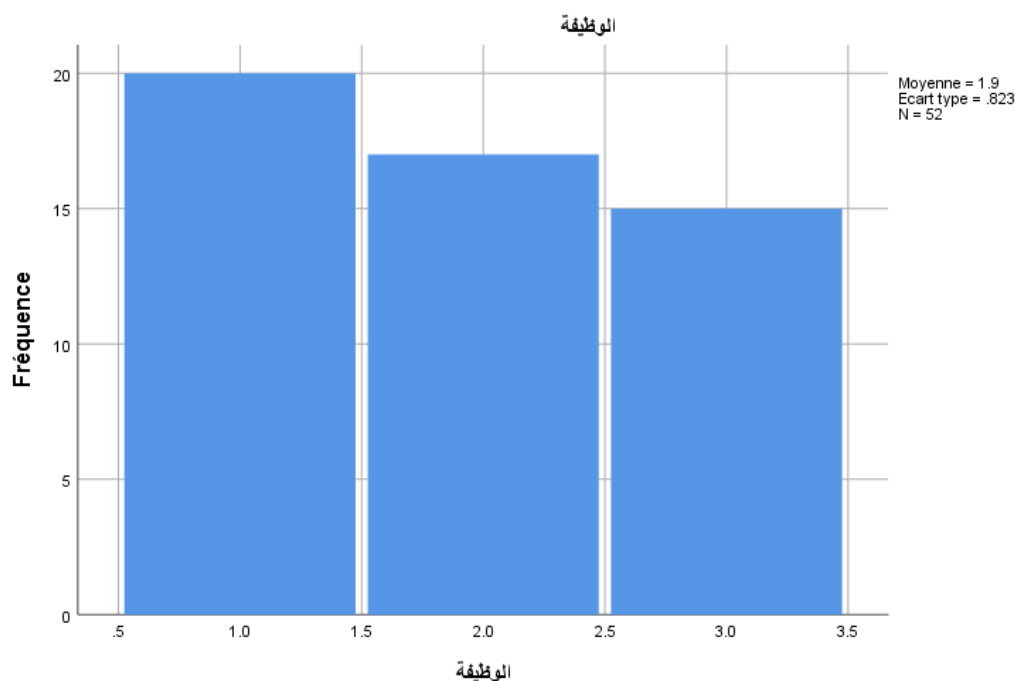
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.72	45

المصدر: من إعداد الباحث

هذه النسبة المعتبرة من الثبات تظهر مدى مصداقية النتائج التي يمكن استخراجها من الأداة ويمكن تقدير نسبة صدق البيانات من خلال الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية ، تفسيرها ومناقشتها المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

سيتم في هذه الفقرة عرض النتائج المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية للمؤسسات عينة الدراسة وتحليلها:
أولاً: حسب الصفة نلاحظ من الشكل والجدول التالي أن أكثر أفراد العينة أعوان بنسبة 38.5% ، في حين بلغت نسبة موظف رئيسي 32.7% ، ورئيس مصلحة 28.8% ، ويمكن أن يرجع هذا التوزيع إلى طبيعة الموضوع وطبيعة الإشكالية الاستشرافية.
الشكل رقم 2: تمثيل بياني للعينة حسب الصفة



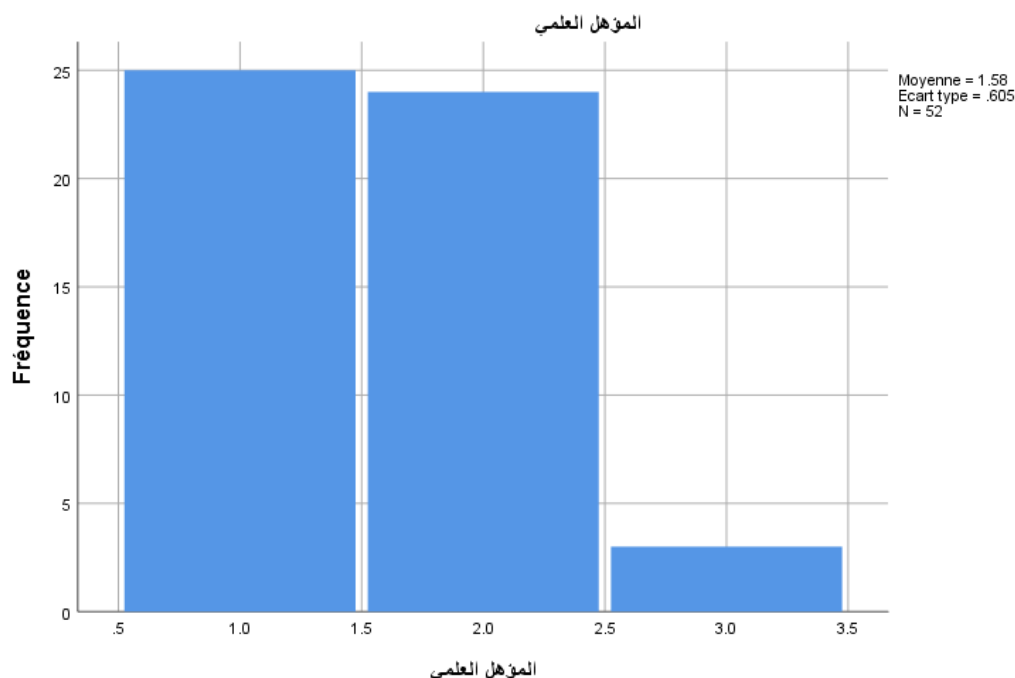
الجدول رقم 05: توزيع العينة حسب الصفة

الوظيفة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
عون	20	38.5	38.5	38.5
موظف رئيسي	17	32.7	32.7	71.2
رئيس مصلحة	15	28.8	28.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيا: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.
الشكل رقم 03: تمثيل بياني للعينة حسب المؤهل العلمي



الجدول رقم 06: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي

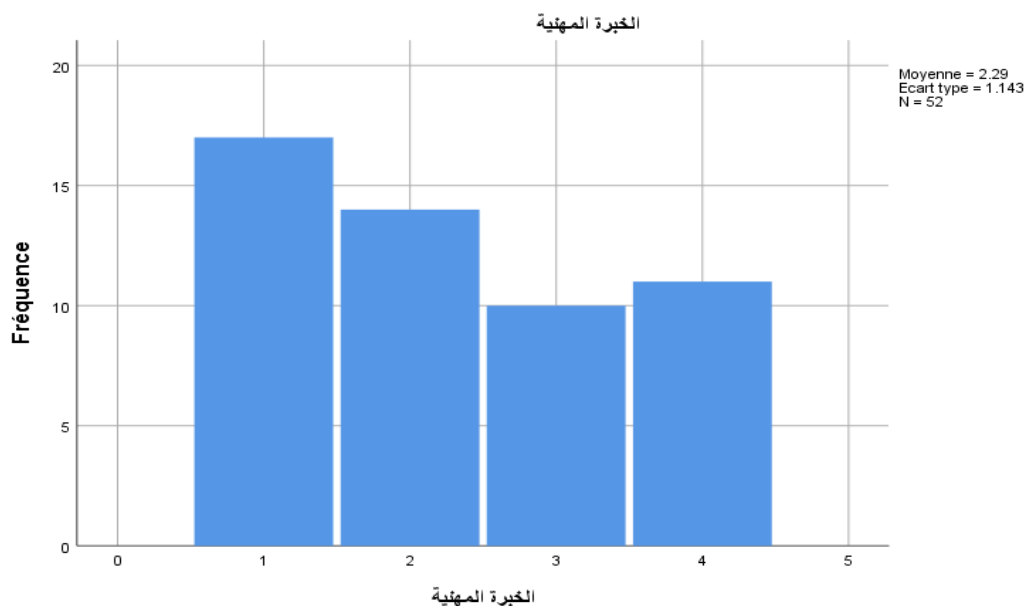
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
ليسانس	25	48.1	48.1	48.1
ماستر	24	46.2	46.2	94.2
دكتوراء	3	5.8	5.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من خلال الشكل البياني والجدول أعلاه أن أكثر أفراد العينة ليسانس بنسبة 48.1 %، وهذا أمر يخدم الموضوع من حيث أنه يحتاج عمق أكثر في البحث العلمي، بينما نسبة طلبة ماستره تساوي 24 % وهو ما يحسن الموضوع أما فيما يتعلق بالدكاترة فنلاحظ انخفاض هذه النسبة بما يقدر بـ 5.8 %، من خلال ما سبق يتضح لنا أن العينة التي بين أيدينا مقبولة لمعالجة هذه المحاور الثلاثة حيث أن تقريبا أكثر من 50 % من العينة ذوي الشهادات العليا في التخصص وهذا ما يجعل الإجابة على الاستبيان تكون منطقية إلى حد ما نظرا لطبيعة الموضوع.

ثالثا: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

الشكل رقم 04: تمثيل بياني للعينة حسب الخبرة المهنية



الجدول رقم 07: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
أقل من 05 سنوات	17	32.7	32.7	32.7
من 05 الى 10 سنوات	14	26.9	26.9	59.6
من 10 الى 15 سنة	10	19.2	19.2	78.8
اكثر من 15 سنة	11	21.2	21.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول الفئة الأقل تكرارا هي التي بلغت سنوات خبرتها أكثر من 15 سنة بنسبة 21.2 %، والفئة التي تقل خبرتها بين 10 و 15 سنة بنسبة 19.2 %، أما الفئة أكثر تكرارا فهي التي تتراوح سنوات الخبرة لديها أقل من 5 سنوات بنسبة 32.7 %، تليها الفئة التي تراوحت خبرتها ما بين 5 و 10 سنوات بنسبة 26.9 %، وهذا يدل على أن اغلب أفراد ليديهم خبرة مهنية لا باس بها .

المطلب الثاني : تحليل وتفسير اتجاهات آراء المستجوبين:

توضيح الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة محاور الاستبيان المتعلقة بدراستنا .

اولا – اتجاه المستجوبين حول فقرات المحور الاول:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول الأسئلة المحور الأول من الاستبيان المتعلقة ب: تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات

الجدول رقم 08: ملخص لنتائج الاستبيان الخاصة ب تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Varianc e	
تحتفظ الإدارة بنسخة إضافية لكافة البيانات والمعلومات على سبيل الاحتياط	52	2.69	.673	.452	
وجود قاعدة بيانات مشتركة نتيجة قدرات الإبلاغ لنظام الرقابة الداخلي	52	1.79	.957	.915	
تتم الرقابة الداخلية على كافة العمليات بالاعتماد على الحساب الآلي	52	1.56	.873	.761	
يتم وضع خطة لضمان جودة و فاعلية نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهداف الإدارة	52	1.48	.779	.607	
عند تصميم نظام الرقابة الداخلية على كافة " لعمليات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال	52	1.46	.803	.646	
يتم الالتزام بالسياسات الرقابية الموجودة ضمن البرامج نفسها او المحددة وفق التعليمات والانظمة الصادرة من المؤسسة	52	1.44	.752	.565	
كل موظف في المؤسسة له رقم سري لولوج نظام المعلومات الخاص بمهامه	52	1.42	.801	.641	
يتسم نظام المعلومات المحاسبي بتكامل يساهم في توثيق المؤسسة والتأكد من سلامتها واكتمال تسجيلها	52	1.35	.683	.466	
تقوم الإدارة بتبديل مشغلي الاجهزة بصورة دورية توفر المؤسسة منظومة متكاملة لامن وحماية نظام، المحاسبي	52	1.35	.683	.466	
توفير اجهزة للحماية الكافية للمعلومات والبيانات التي يتم تشغيلها اليها	52	1.33	.648	.420	
تتوافر برامج ختصة لمواجهة التغيرات اثناء سير العمل	52	1.29	.667	.445	
تعتمد وحدات الرقابة الداخلية على تحديث برمجيات باستمرار	52	1.27	.630	.397	
	M1	52	1.5148	.24729	.061
	N valide (liste)	52			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

-تبين إجابات العينة أن (الإدارة تحتفظ بنسخة إضافية لكافة البيانات والمعلومات على سبيل الاحتياط): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن الإدارة تحتفظ بنسخة إضافية لكافة البيانات والمعلومات على سبيل الاحتياط، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.69 وانحراف معياري 0.673 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات الباحثين.

-وفق آراء المستجوبين فإن (وجود قاعدة بيانات مشتركة نتيجة قدرات الإبلاغ لنظام الرقابة الداخلي): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم محايدين، بوجود قاعدة بيانات مشتركة نتيجة قدرات الإبلاغ لنظام الرقابة الداخلي، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.79 وانحراف معياري 0.957 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- في درجة ثلاثة من الأهمية نجد أن(الرقابة الداخلية تتم على كافة العمليات بالاعتماد على الحساب الالي): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن تتم الرقابة الداخلية على كافة العمليات بالاعتماد على الحساب الالي، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.56 وانحراف معياري 0.873 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- وعلى العموم نجد أن من خلال إجابات العينة فإن (يتم وضع خطة لضمان جودة و فاعلية نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق اهداف الادارة): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن يتم وضع خطة لضمان جودة و فاعلية نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق اهداف الادارة، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.48 وانحراف معياري 0.779 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- وفق آراء المستجوبين فإن عنصر (عند تصميم نظام الرقابة الداخلية على كافة لعمليات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن يتم عند تصميم نظام الرقابة الداخلية على كافة لعمليات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.46 وانحراف معياري 0.803 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- حسب إجابات أفراد العينة ل (الالتزام بأساليب الرقابة الموجودة ضمن البرامج نفسها او المحددة وفق التعليمات والأنظمة الصادرة من المؤسسة): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بالالتزام بأساليب الرقابة الموجودة ضمن البرامج نفسها او المحددة وفق التعليمات والأنظمة الصادرة من المؤسسة، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.44 وانحراف معياري 0.752 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- تبين إجابات العينة أن (كل موظف في المؤسسة له رقم سري لولوج نظام المعلومات الخاص بمهامه): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن كل موظف في المؤسسة له رقم سري لولوج نظام المعلومات الخاص بمهامه، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.42 وانحراف معياري 801.0 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- حسب إجابات أفراد العينة فإن عنصر (يتسم نظام المعلومات المحاسبي بتكامل يساهم في توثيق المؤسسة والتأكد من سلامتها واكتمال تسجيلها): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن نظام المعلومات المحاسبي بتكامل يساهم في توثيق المؤسسة والتأكد من سلامتها واكتمال تسجيلها، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.35 وانحراف معياري 0.683 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- وفق آراء المستجوبين فإن عنصر (تقوم الادارة بتبديل مشغلي الاجهزة بصورة دورية): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن الادارة تقوم بتبديل مشغلي الاجهزة بصورة دورية، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.35 وانحراف معياري 0.683 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- تبين إجابات العينة أن (توفير أجهزة للحماية الكافية للمعلومات والبيانات التي يتم تشغيلها ليا): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة توفر أجهزة للحماية الكافية للمعلومات والبيانات التي يتم تشغيلها ليا ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.29 وانحراف معياري 0.667 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (تتوافر برامج مختصة لمواجهة التغييرات اثناء سير العمل): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تتوافر برامج مختصة لمواجهة التغييرات اثناء سير العمل ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.27 وانحراف معياري 0.630 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- تبين إجابات العينة أن (تعتمد وحدات الرقابة الداخلية على تحديث برمجيات باستمرار): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تعتمد على وحدات الرقابة الداخلية على تحديث برمجيات باستمرار ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.27 وانحراف معياري 0.630 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

يشير الجدول: إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المحور الأول الذي يقيّم الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات قد تراوحت بين 2.69 و 1.27 بانحرافات معيارية بين 0.63 و 0.975

يعني هذا أن الاتجاه العام لأراء أفراد العينة اتجهت نحو الموافقة المتوسطة على فقرات هذا المحور ، تأتي في الفقرة الأولى المتجهة نحو الموافقة المرتفعة بمتوسط حسابي 2.69، ثم الفقرة الثانية المتجه نحو الموافقة بمتوسط 1.79. أما باقي الفقرات من 3 إلى 13 فاتجهت هي الأخرى نحو الموافقة المتوسطة على مواضيع أسئلتها بمتوسطات حسابية بلغت من 1.56 الى 1.5148 على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك يتبين لنا الجدول الموافقة المسطحة لعينة الدراسة على المحور ككل إذ بلغ المتوسط العام للمحور 1.5148 بانحراف معياري عام اقل من الواحد بقيمة بلغت 0.24729، مما يعني عدم وجود تشتت كبير بين الفقرات ، وهذا يدل على درجة التجانس الكبير بين فقرات المحور الأول

التفسير:

من خلال التحليل السابق نجد أن أفراد العينة يعتقدون أن أهم فقرة حول تقييم الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات هو احتفاظ الإدارة بنسخة إضافية لكافة البيانات والمعلومات على سبيل الاحتياط ، في الدرجة الثانية من الأهمية يرون أن وجود قاعدة بيانات مشتركة نتيجة قدرات الإبلاغ لنظام الرقابة الداخلي تليها في الأهمية تتم الرقابة الداخلية على كافة العمليات بالاعتماد على الحساب الآلي علما أن ترتيب العبارات في الجدول حسب درجة تأثيرها على أهمية العنصر بالنسبة لتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات وفق قيمة معدل الموافقة في كل منها لذلك نستنتج ما يلي: حسب إجابة أفراد العينة فإن احتفاظ الإدارة بنسخة إضافية لكافة البيانات والمعلومات على سبيل الاحتياط فعال وإدراك المجالات المعرفة الالكترونية أكثر أهمية لتطبيق تقييم الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات

ثانياً - اتجاه المستجوبين حول فقرات المحور الثاني:

الجدول رقم 09: مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Varianc e
توجد رغبة متزايدة لدى العمال في التكيف مع برمجيات والحاسب الحديثة	52	2.65	.683	.466

تتوفر المؤسسة على اجهزة الحاسوب اللازمة لتخزين البيانات والمعلومات لتطبيق نظام الرقابة الداخلية	52	2.58	.723	.523
وجود رقابة مستمرة بشكل دوري على مكونات الملفات خصوصا الرئيسية لكونها عرضة لمخاطر التلاعب	52	2.56	.752	.565
يوجد لدى المؤسسة اجهزة الحاسوب في أماكن آمنة ومناسبة وعدم السماح لدخول غرف الحاسوب الاشخاص الموليين بموجب	52	1.90	.534	.285
يتم استخدام اجهزة التنبيه و الانذار وكاميرات المراقبة للاعلان عن وصول شخص غير مصرح له ذلك	52	1.46	.753	.567
تقوم المؤسسة بتحديث البرمجيات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة لزيادة فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلي	52	1.42	.750	.563
لدى المؤسسة نظام حوافز متعلق بمستوى الكفاءة البرمجيات المضادة للفيروسات والتأكد من فاعليتها	52	1.40	.693	.481
تعتمد المؤسسة على مصالح مختصة في التأكد من سلامة اساليب الرقابة على الاجهزة والبرامج من خلال فحص جداول الصيان	52	1.40	.748	.559
يتم حماية الاجهزة باستخدام كلمات مرو خاصة وسرية ويتم استخدام نظام البصمة للدخول لغرف الحاسوب	52	1.38	.661	.437
تحتوي المؤسسة عاملين مختصين في تنفيذ عمليات جمع البيانات حول نظام الرقابة الداخلي وتحليلها	52	1.35	.520	.270
تتوفر المؤسسة معلومات وملفات وبيانات ذات العلاقة المتبادلة والمخزنة على وسائط حاسوبية تختص نظام الرقابة الداخلي	52	1.35	.683	.466
تعتمد المؤسسة على اجهزة الحاسب اللازمة لتصميم نظام الرقابة الداخلية في جميع الاقسام	52	1.29	.637	.405
لدى المؤسسة برمجيات على القيام بالعمليات المطلوبة التي تتناسب مع أنشطة نظام الرقابة الداخلي	52	1.27	.598	.357
توجد ضوابط رادعة ومطبقة لمعاقبة المخالفين من الموظفين بالشركة والمخيلين بامن وسرية المعلومات	52	1.27	.528	.279
تتوفر المؤسسة على برامج معدة خصيصا لانجاز العمليات المتعلقة باجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلي	52	1.23	.581	.338
توجد سياسات واضحة للحوافز وربط الترقيات الادارية بمستوى الكفاءة والتأهيل	52	1.21	.498	.248
M2	52	1.6082	.16000	.026

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

- تبين إجابات العينة أن (توجد رغبة متزايدة لدى العمال في التكيف مع برمجيات والحاسب الحديثة): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأنه توجد رغبة متزايدة لدى العمال في التكيف مع برمجيات والحاسب الحديثة، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.65 وانحراف معياري 0.683 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (تتوفر المؤسسة على أجهزة الحاسوب اللازمة لتخزين البيانات والمعلومات لتطبيق نظام الرقابة الداخلية): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأنه المؤسسة تتوفر على أجهزة الحاسوب اللازمة لتخزين البيانات والمعلومات لتطبيق نظام الرقابة الداخلية، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.58 وانحراف معياري 0.723 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- وفق آراء المستجوبين فإن (وجود رقابة مستمرة بشكل دوري على مكونات الملفات خصوصا الرئيسية لكونها عرضة لمخاطر التلاعب): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأنه المؤسسة تقوم برقابة مستمرة بشكل دوري على مكونات الملفات خصوصا الرئيسية لكونها عرضة لمخاطر التلاعب، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.56 وانحراف معياري 0.752 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (يوجد لدى المؤسسة أجهزة الحاسوب في أماكن آمنة ومناسبة وعدم السماح لدخول غرف الحاسوب الأشخاص المولدين بموجب): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم محايدون، بأن لدى المؤسسة أجهزة الحاسوب في أماكن آمنة ومناسبة وعدم السماح لدخول غرف الحاسوب الأشخاص المولدين بموجب، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.90 وانحراف معياري 0.534 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- تبين إجابات العينة أن (يتم استخدام أجهزة التنبيه و الانذار وكاميرات المراقبة للاعلان عن وصول شخص غير مصرح له بذلك): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تستخدم أجهزة التنبيه و الانذار وكاميرات المراقبة للاعلان عن وصول شخص غير مصرح له بذلك، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.46 وانحراف معياري 0.753 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- وفق آراء المستجوبين فإن (تقوم المؤسسة بتحديث البرمجيات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة لزيادة فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلي): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تقوم بتحديث البرمجيات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة لزيادة فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلي، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.42 وانحراف معياري 0.750 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- تبين إجابات العينة أن (لدى المؤسسة نظام حوافز متعلق بمستوى الكفاءة البرمجيات المضادة للفيروسات والتأكد من فاعليتها): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن لدى المؤسسة نظام حوافز متعلق بمستوى الكفاءة البرمجيات المضادة للفيروسات والتأكد من فاعليتها، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.40 وانحراف معياري 0.693 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (تعتمد المؤسسة على مصالح مختصة في التأكد من سلامة اساليب الرقابة على الاجهزة والبرامج من خلال فحص جداول الصيان): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تعتمد على مصالح مختصة في التأكد من سلامة اساليب الرقابة على الاجهزة والبرامج من خلال فحص جداول الصيان، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.40 وانحراف معياري 0.748 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- تبين إجابات العينة أن (يتم حماية الاجهزة باستخدام كلمات مرو خاصة وسرية ويتم استخدام نظام البصمة للدخول لغرف الحاسوب): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تقوم بحماية الاجهزة باستخدام كلمات مرو خاصة وسرية ويتم استخدام نظام البصمة للدخول لغرف الحاسوب، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.38 وانحراف معياري 0.661 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- وفق آراء المستجوبين فإن (تحتوي المؤسسة عاملين مختصين في تنفيذ عمليات جمع البيانات حول نظام الرقابة الداخلي وتحليله): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تحتوي على عاملين مختصين في تنفيذ عمليات جمع البيانات حول نظام الرقابة الداخلي وتحليله، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.35 وانحراف معياري 0.520 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (تتوفر المؤسسة معلومات وملفات وبيانات ذات العلاقة المتبادلة والمخزنة على وسائط حاسوبية تختص بنظام الرقابة الداخلي): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تتوفر على معلومات وملفات وبيانات ذات العلاقة المتبادلة والمخزنة على وسائط حاسوبية تختص بنظام الرقابة الداخلي، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.35 وانحراف معياري 0.683 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- تبين إجابات العينة أن (تعتمد المؤسسة على اجهزة الحاسب اللازمة لتصميم نظام الرقابة الداخلية في جميع الاقسام): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تعتمد المؤسسة على اجهزة الحاسب اللازمة لتصميم نظام الرقابة الداخلية في جميع الاقسام، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.29 وانحراف معياري 0.637 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب العينة فإن عنصر (لدى المؤسسة برمجيات على القيام بالعمليات المطلوبة التي تتناسب مع أنشطة نظام الرقابة الداخلي): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن لدى المؤسسة برمجيات على القيام بالعمليات المطلوبة التي تتناسب مع أنشطة نظام الرقابة الداخلي، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.27 وانحراف معياري 0.598 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- وفق آراء المستجوبين فإن العنصر (توجد ضوابط رادعة ومطبقة لمعاقبة المخالفين من الموظفين بالشركة والمخيلين بامن وسرية المعلومات): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن لدى المؤسسة ضوابط رادعة ومطبقة لمعاقبة المخالفين من الموظفين بالشركة والمخيلين بامن وسرية المعلومات، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.27 وانحراف معياري 0.528 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب العينة فإن عنصر (تتوفر المؤسسة على برامج معدة خصيصا لانجاز العمليات المتعلقة باجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلي): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن

المؤسسة تتوفر على برامج معدة خصيصا لانجاز العمليات المتعلقة باجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلي، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.23 وانحراف معياري 0.581 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (توجد سياسات واضحة للحوافز وربط الترقيات الادارية بمستوى الكفاءة والتأهيل): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن المؤسسة تعمل على سياسات واضحة للحوافز وربط الترقيات الادارية بمستوى الكفاءة والتأهيل ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.21 وانحراف معياري 0.498 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

يشير الجدول: إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المحور الثاني مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي قد تراوحت بين 2.65 و 1.21 بانحرافات معيارية بين 0.498 و 0.752

يعني هذا أن الاتجاه العام لأراء أفراد العينة اتجهت نحو الموافقة المتوسطة على فقرات هذا المحور ، تأتي في الفقرة الأولى والثانية والثالثة المتجهة نحو الموافقة المرتفعة بمتوسط حسابي 65.2 و 2.58 و 2.56 على التوالي. أما باقي الفقرات من 4 الى 16 فاتجهت هي الأخرى نحو الموافقة المتوسطة على مواضيع أسئلتها بمتوسطات حسابية بلغت من 1.9 الى 1.21 على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك يتبين لنا الجدول الموافقة متوسطة لعينة الدراسة على المحور ككل إذ بلغ المتوسط العام للمحور 1.6082 بانحراف معياري عام أقل من الواحد بقيمة بلغت 0.16، مما يعني عدم وجود تشتت كبير بين الفقرات ، وهذا يدل على درجة التجانس الكبير بين فقرات المحور الأول

التفسير:

من خلال التحليل السابق نجد أن أفراد العينة يعتقدون أن أهم فقرة حول مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي هو توجد رغبة متزايدة لدى العمال في التكيف مع برمجيات الحاسب الحديثة ، في الدرجة الثانية من الأهمية تتوفر المؤسسة على اجهزة الحاسوب اللازمة لتخزين البيانات والمعلومات لتطبيق نظام الرقابة الداخلية تليها في الأهمية وجود رقابة مستمرة بشكل دوري على مكونات الملفات خصوصا الرئيسة لكونها عرضة لمخاطر التلاعب علما أن ترتيب العبارات في الجدول حسب درجة تأثيرها على أهمية العنصر توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي وفق قيمة معدل الموافقة في كل منها لذلك نستنتج ما يلي: حسب إجابة أفراد العينة فان توجد رغبة متزايدة لدى العمال في التكيف مع برمجيات والحاسب الحديثة فعال وإدراك متطلبات تكنولوجيا الالكترونية أكثر أهمية لمتطلبات تكنولوجيا المعلومات

ثالثا: تجاه المستجوبين حول فقرات المحور الثالث

الجدول رقم 10: تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Varianc e
تتخذ المؤسسة قراراتها بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات	52	2.77	.581	.338
تساعد تكنولوجيا المعلومات في اختصار الجهد والوقت المبذول في عمليات الرقابة الداخلية	52	2.73	.630	.397

يؤدي فرض نظام التناوب بين العاملين في القسم تكنولوجيا المعلومات الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في المؤسسة	52	2.67	.678	.460
هناك اجراءات رسمية لاختبار برامج التطبيقات الجديدة او اي تعديلات في البرامج الحالية	52	2.65	.711	.505
تساعد تكنولوجيا المعلومات نظام الرقابة الداخلية على تحديد اماكن الخطر التي تعيق اهداف المؤسسة	52	2.65	.653	.427
تعميم استعمال بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة يسمح بتحقيق اللامركزية في عمليات الرقابة الداخلية	52	2.63	.742	.550
استخدام والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية والالتزام بالسياسات الادارية بالمؤسسة يظبط العمل ويقلل التلاعب ويساعد	52	2.62	.718	.516
احتفظ الشركة بوصف لكل العمليات والانشطة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي	52	2.62	.718	.516
هناك علاقة تربط بين بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات ونظام الرقابة الداخلية في خدمة مصالح الاطراف التي تربط مصالحهم	52	2.62	.718	.516
للنظام القدرة على التحقق من اساليب الرقابة على المدخلات في مرحلة التشغيل	52	2.58	.750	.563
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات الى تسريع عملية المعالجة والتحليل، مما يسمح بتركيز اكبر يؤدي الى معالجة عالية الجودة	52	2.54	.753	.567
تتوفر المؤسسة على اجراءات تعطل على عدم وجود تعديلات من جانب تشغيل على برامج معالجة المدخلات	52	2.50	.780	.608
توحد ارقام سرية لمشغلي الاجهزة لتهيئة المعلومات لا يعرفها الغير ، حيث يمكن الرجوع اليها عند اكتشاف الاخطاء او سوء التصرف	52	2.31	.853	.727
يؤدي حصر مسؤوليات العاملين في قسم تكنولوجيا المعلومات بما يخص قسمهم فقط الى رفع كفاءة نظم الرقابة الجاهلية في المؤسسة	52	2.00	.485	.235
تعمل الادارة على الفصل بين وظائف مشغلي الاجهزة ومعدني البرامج	52	1.40	.721	.520
يعمل النظام على ارسال رسالة تفيد بوجود خطأ ما في حالة وجود مشكلة في التشغيل	52	1.38	.718	.516
M3	52	2.4171	.23991	.058
N valide (liste)	52			

- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (تتخذ المؤسسة قراراتها بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن المؤسسة تتخذ قراراتها بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.77 وانحراف معياري 0.581 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- تبين إجابات العينة (تساعد تكنولوجيا المعلومات في اختصار الجهد والوقت المبذول في عمليات الرقابة الداخلية): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن تكنولوجيا المعلومات تساعد في اختصار الجهد والوقت المبذول في عمليات الرقابة الداخلية، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.73 وانحراف معياري 0.630 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (يؤدي فرض نظام التناوب بين العاملين في القسم تكنولوجيا المعلومات الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في المؤسسة): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن فرض نظام التناوب بين العاملين في القسم تكنولوجيا المعلومات الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في المؤسسة، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.67 وانحراف معياري 0.678 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- وفق آراء المستجوبين فإن العنصر (هناك اجراءات رسمية لاختبار برامج التطبيقات الجديدة او اي تعديلات في البرامج الحالية): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن هناك اجراءات رسمية لاختبار برامج التطبيقات الجديدة او اي تعديلات في البرامج الحالية، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.65 وانحراف معياري 0.711 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (تساعد تكنولوجيا المعلومات نظام الرقابة الداخلية على تحديد اماكن الخطر التي تعيق اهداف المؤسسة): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن تكنولوجيا المعلومات تساعد نظام الرقابة الداخلية على تحديد اماكن الخطر التي تعيق اهداف المؤسسة، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.65 وانحراف معياري 0.653 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- تبين إجابات العينة (تعميم استعمال بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة يسمح بتحقيق اللامركزية في عمليات الرقابة الداخلية): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن تعميم استعمال بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة يسمح بتحقيق اللامركزية في عمليات الرقابة الداخلية، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.63 وانحراف معياري 0.742 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (استخدام والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية والالتزام بالسياسات الادارية بالمؤسسة يظبط العمل ويقلل التلاعب ويساعد): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن استخدام والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية والالتزام بالسياسات الادارية بالمؤسسة يظبط العمل ويقلل التلاعب ويساعد، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.62 وانحراف معياري 0.718 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (احتفظ الشركة بوصف لكل العمليات والانشطة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن الشركة تحتفظ بوصف لكل العمليات والانشطة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.62 وانحراف معياري 0.718 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.

- تبين إجابات العينة (هناك علاقة تربط بين بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات ونظام الرقابة الداخلية في خدمة مصالح الاطراف التي تربط مصالحهم): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن هناك علاقة تربط بين بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات ونظام الرقابة الداخلية في خدمة مصالح الاطراف التي تربط مصالحهم ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.62 وانحراف معياري 0.718 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (لنظام القدرة على التحقق من اساليب الرقابة على المدخلات في مرحلة التشغيل): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن للنظام القدرة على التحقق من اساليب الرقابة على المدخلات في مرحلة التشغيل، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.58 وانحراف معياري 0.750 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات الى تسريع عملية المعالجة والتحليل، مما يسمح بتركيز اكبر يؤدي الى معالجة عالية الجودة): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي الى تسريع عملية المعالجة والتحليل، مما يسمح بتركيز اكبر يؤدي الى معالجة عالية الجودة ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.54 وانحراف معياري 0.753 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- وفق آراء المستجوبين فإن العنصر (تتوفر المؤسسة على اجراءات تعطل على عدم وجود تعديلات من جانب تشغيل على برامج معالجة المدخلات): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين، بأن المؤسسة تتوفر على اجراءات تعطل على عدم وجود تعديلات من جانب تشغيل على برامج معالجة المدخلات ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.50 وانحراف معياري 0.780 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (توحد ارقام سرية لمشغلي الاجهزة لتهيئة المعلومات لا يعرفها الغير ، حيث يمكن الرجوع اليها عند اكتشاف الاخطاء او سوء التصرف): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم محايدين، بأن المؤسسة توحد ارقام سرية لمشغلي الاجهزة لتهيئة المعلومات لا يعرفها الغير ، حيث يمكن الرجوع اليها عند اكتشاف الاخطاء او سوء التصرف، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.31 وانحراف معياري 0.853 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- وفق آراء المستجوبين فإن العنصر (يؤدي حصر مسؤوليات العاملين في قسم تكنولوجيا المعلومات بما يخص قسمهم فقط الى رفع كفاءة نظم الرقابة الجاهلية في المؤسسة): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم محايدين، بأن حصر مسؤوليات العاملين في قسم تكنولوجيا المعلومات بما يخص قسمهم فقط يؤدي الى رفع كفاءة نظم الرقابة الجاهلية في المؤسسة ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2.00 وانحراف معياري 0.485 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- حسب إجابات أفراد العينة فإن العنصر (تعمل الادارة على الفصل بين وظائف مشغلي الاجهزة ومعدّي البرامج): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن الادارة تعمل على الفصل بين وظائف مشغلي الاجهزة ومعدّي البرامج ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.40 وانحراف معياري 0.721 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين.
- تبين إجابات العينة (يعمل النظام على ارسال رسالة تفيد بوجود خطأ ما في حالة وجود مشكلة في التشغيل): نرى أن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم غير موافقين، بأن النظام يعمل على ارسال رسالة

تفيد بوجود خطأ ما في حالة وجود مشكلة في التشغيل، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 1.38 وانحراف معياري 0.718 الأمر الذي أكدته اختبار T بأن هناك دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين. -يشير الجدول: إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المحور الثالث تاتير استخدام تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلي قد تراوحت بين 2.77 و 1.38 بانحرافات معيارية بين 0.853 و 0.485 يعني هذا أن الاتجاه العام لأراء أفراد العينة اتجهت نحو الموافقة المتوسطة على فقرات هذا المحور ، تأتي في الفقرة الأولى والثانية والثالثة المتجهة نحو الموافقة المرتفعة بمتوسط حسابي 2.77 و 2.73 و 2.67 على التوالي. أما باقي الفقرات من 4 الى 16 فاتجهت هي الأخرى نحو الموافقة المتوسطة على مواضيع أسئلتها بمتوسطات حسابية بلغت من 2.65 الى 1.38 على التوالي. بالإضافة إلى ذلك يتبين لنا الجدول الموافقة متوسطة لعينة الدراسة على المحور ككل إذ بلغ المتوسط العام للمحور 2.4171 بانحراف معياري عام اقل من الواحد بقيمة بلغت 0.23991، مما يعني عدم وجود تشتت كبير بين الفقرات ، وهذا يدل على درجة التجانس الكبير بين فقرات المحور الأول

التفسير:

من خلال التحليل السابق نجد أن أفراد العينة يعتقدون أن أهم فقرة حول تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلي هو توجد رغبة متزايدة لدى العمال في اتخاذ المؤسسة قراراتها بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات ، في الدرجة الثانية من الأهمية تساعد تكنولوجيا المعلومات في اختصار الجهد والوقت المبذول في عمليات الرقابة الداخلية تليها في الأهمية فرض نظام التناوب بين العاملين في القسم تكنولوجيا المعلومات الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في المؤسسة علما أن ترتيب العبارات في الجدول حسب درجة تأثيرها على أهمية العنصر تاتير استخدام تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلي وفق قيمة معدل الموافقة في كل منها لذلك نستنتج ما يلي: حسب إجابة أفراد العينة فان اتخاذ المؤسسة قراراتها بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات فعال وإدراك تأثير استخدامها أكثر أهمية على اثر تكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية

المطلب الثالث: اختبار التباين

الفرع الأول: اختبار التباين في آراء العينة حول باختلاف الخبرة المهنية للمستجوبين

يساعدنا تحليل التباين ANOVA في تقدير ما إذا كان اختلاف المستوى المهني للمستجوبين في العينة عاملا في اختلاف إجاباتهم في كل من المحاور أم لا؟ فمثلا عند دراسة هذه الفرضية للمحور الأول الخاص ب تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات تكون من الشكل:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطات تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات يعزى للمستوى المهني.

$H_0: AU \text{ MOINS } (\mu_i \neq \mu_j)$ يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات يعزى للمستوى المهني ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملا في تحديد الاختلاف في الآراء.

قبل إجراء اختبار ANOVA لابد من التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لإجابات المحور المدروس في كل فئة من المستويات الخبرة المهنية، في حالة عدم تحقق هذا الشرط يمكن أن نلجأ إلى الاختبارات غير المعلمية (اختبار كروسكال والس (Kruskal- Wallis (H-Test) -

لاختبار اختلاف التباين.

الجدول رقم: 11 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الدراسة في كل من الخبرة المهنية

Tests de normalité

	الخبرة المهنية	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
M1	اقل من 05 سنوات	.170	17	.200*	.953	17	.511
	من 05 الى 10 سنوات	.144	14	.200*	.897	14	.101
	من 10 الى 15 سنة	.223	10	.175	.894	10	.186
	اكثر من 15 سنة	.305	11	.005	.804	11	.011
M2	اقل من 05 سنوات	.257	17	.004	.869	17	.021
	من 05 الى 10 سنوات	.191	14	.177	.908	14	.147
	من 10 الى 15 سنة	.220	10	.185	.887	10	.157
	اكثر من 15 سنة	.286	11	.012	.858	11	.054
M3	اقل من 05 سنوات	.195	17	.086	.874	17	.025
	من 05 الى 10 سنوات	.262	14	.010	.834	14	.014
	من 10 الى 15 سنة	.307	10	.008	.776	10	.007
	اكثر من 15 سنة	.231	11	.104	.937	11	.490

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول السابق يلخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات المحاور الثلاثة في كل مستوى من المستويات الخبرة المهنية، وذلك باستخدام إحصائية Kolmogorov-Smirnova ، حيث تبين تحقق هذه الفرضية في كل من المحاور

1-تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات

2-تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

وعليه يمكن استخدام اختبار ANOVA لتقدير وجود اختلاف في آراء المستجوبين في هذه المحاور باختلاف مستوياتهم الخبرة المهنية.

ولم تكن القيم الاحتمالية SIG اكبر من 0.05 في كل المستوى الخبرة المهنية بالنسبة للمحور مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

ومن لا نستطيع قبول فرضية التوزيع الطبيعي ويكون بذلك الاختبار الأنسب هو الاختبار اللامعلمي. Kruskal- Wallis.

أ: ويمكن أن نلخص نتائج اختبار تحليل التباين باستخدام اختبار ANOVA - للمحورين المحققة للتوزيع الطبيعي الجدول التالي:

الجدول رقم: 12 ملخص لنتائج تحليل التباين في إجابات المحورين بالنسبة لعامل الخبرة المهنية

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
M1 Intergroupes	.073	3	.024	.381	.767

	Intragroupes	3.046	48	.063		
	Total	3.119	51			
M3	Intergroupes	.111	3	.037	.627	.601
	Intragroupes	2.825	48	.059		
	Total	2.935	51			

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يمكن قراءة الجدول كما يلي:

المحور الأول : نختبر الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال إحصائيا بين تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات يعزي للمستوى المهني.

$$H_0: AU \text{ MOINS } (\mu_i \neq \mu_j)$$

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات يعزي للمستوى المهني ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملا في تحديد الاختلاف في الآراء.

من خلال القيمة الاحتمالية $SIG = 0,767$ اكبر من مستوى الدلالة $0,05$ ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه لا يوجد دلالة إحصائية للفروق الموجودة في إجابات العينة حول عناصر تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات والراجعة إلى الاختلاف في الخبرة المهنية للمستجوبين، أي أن اختلاف المستويات المهنية في العينة هو عامل الاختلاف في آراء العينة في هذا المحور ،

المحور الثاني : نختبر الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطات متطلبات تطبيق تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي للخبرة المهنية.

$$H_0: AU \text{ MOINS } (\mu_i \neq \mu_j)$$

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي للمستوى المهني ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملا في تحديد الاختلاف في الآراء.

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $SIG=0.601$ أكبر من مستوى الدلالة $0,05$ ومنه نقبل الفرضية H_0 أي انه لا يوجد دلالة إحصائية للفروق الموجودة في إجابات العينة حول متطلبات تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي والراجعة إلى الاختلاف في الخبرة المهنية للمستجوبين، أي أن اختلاف المستويات المهنية في العينة لا يحدد الاختلاف في آراء العينة في هذا المحور.

ا-ب-ويمكن أن نلخص نتائج اختبار تحليل التباين باستخدام الاختبار اللامعلمي Kruskal- Wallis - للمحور غير الموز إجاباته طبيعيا وهو : مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

الشكل رقم:05 ملخص لنتائج تحليل التباين باستخدام اختبار Kruskal- Wallis بالنسبة لعامل المستوى المهني

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	La distribution de M2 est identique sur les catégories de l'expérience professionnelle.	Test de Kruskal-Wallis d'échantillons indépendants	.366	Retenir l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau de signification est .05.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS يمكن قراءة الجدول كمايلي:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطات مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي لخبرة المهنة.

$$H_0: \text{AU MOINS } (\mu_i \neq \mu_j)$$

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي للخبرة المهنية ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملا في تحديد الاختلاف في الآراء. نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $SIG = 0,366$ أكبر من مستوى الدلالة 0,05 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي انه لا يوجد دلالة إحصائية للفروق الموجودة في إجابات العينة حول مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي تعود إلى الاختلاف في الخبرة المهنية للمستجوبين، أي أن اختلاف المستويات المهنية في العينة لا يحدد الاختلاف في آراء العينة في هذا المحور.

الفرع الثاني: اختبار التباين في آراء العينة باختلاف الوظيفة للمستجوبين

بنفس الطريقة السابقة نختبر الدلالة الإحصائية للتباين في إجابات العينة في محاور الدراسة باختلاف الوظيفة للمستجوبين، قبل ذلك لابد من التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لهذه المحاور في كل فئة من الوظيفة من اجل تطبيق اختبار ANOVA الأحادي، في حالة عدم تحقق هذا الشرط يمكن أن نلجأ إلى الاختبارات غير المعلمية (اختبار كروسكال والس) (Kruskal- Wallis (H-Test) - لاختبار اختلاف التباين.

الجدول رقم 13: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة في كل من الوظيفة

Tests de normalité

	الوظيفة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		es	ddl	Sig.	es	Ddl	Sig.
M1	عون	.140	20	.200*	.949	20	.351
	موظف رئيسي	.154	17	.200*	.883	17	.035
	رئيس مصلحة	.277	15	.003	.853	15	.019
M2	عون	.192	20	.052	.906	20	.052

	موظف رئيسي	.180	17	.147	.887	17	.042
	رئيس مصلحة	.208	15	.080	.931	15	.286
M3	عون	.226	20	.009	.871	20	.012
	موظف رئيسي	.188	17	.112	.859	17	.015
	رئيس مصلحة	.186	15	.170	.852	15	.018

الجدول السابق يلخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات المحاور الثلاثة في كل مستوى من المستويات الوظيفية، وذلك باستخدام إحصائية Kolmogorov-Smirnova ، حيث تبين تحقق هذه الفرضية في كل من المحاور

1-تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات
2- مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي
وعليه يمكن استخدام اختبار ANOVA لتقدير وجود اختلاف في آراء المستجوبين في هذه المحاور باختلاف الوظيفة.
ولم تكن القيم الاحتمالية SIG اكبر من 0.05 في الوظيفة بالنسبة للمحور
تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي
ومن لا نستطيع قبول فرضية التوزيع الطبيعي ويكون بذلك الاختبار الأنسب هو الاختبار اللامعلمي
Kruskal- Wallis .
أ: ويمكن أن نلخص نتائج اختبار تحليل التباين باستخدام اختبار ANOVA - للمحورين المحققة للتوزيع الطبيعي الجدول التالي:
الجدول رقم 14: ملخص لنتائج تحليل التباين في إجابات المحورين بالنسبة لعامل الوظيفة.

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
M2	Intergroupes	.120	2	.060	2.488	.093
	Intragroupes	1.185	49	.024		
	Total	1.306	51			
M1	Intergroupes	.004	2	.002	.031	.969
	Intragroupes	3.115	49	.064		
	Total	3.119	51			

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يمكن قراءة الجدول كما يلي:

المحور الأول : نختبر الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال إحصائيا تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات يعزي الوظيفة.

$$H_0: \text{AU MOINS } (\mu_i \neq \mu_j)$$

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات يعزي الوظيفة ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملا في تحديد الاختلاف في الآراء.

من خلال القيمة الاحتمالية $SIG = 0.969$ اكبر من مستوى الدلالة 0,05 ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه لا يوجد دلالة إحصائية للفروق الموجودة في إجابات العينة حول عناصر تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات والراجعة إلى الاختلاف في الوظيفة للمستجوبين، أي أن اختلاف الوظيفة في العينة هو عامل الاختلاف في آراء العينة في هذا المحور
المحور الثاني : نختبر الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطات متطلبات تطبيق مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي للوظيفة.

$$H_0: AU MOINS (\mu_i \neq \mu_j)$$

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي الوظيفة ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملا في تحديد الاختلاف في الآراء.

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $SIG=0.093$ أكبر من مستوى الدلالة 0,05 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي انه لا يوجد دلالة إحصائية للفروق الموجودة في إجابات العينة حول مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي والراجعة إلى الاختلاف في الوظيفة للمستجوبين، أي أن اختلاف المستويات المهنية في العينة لا يحدد الاختلاف في آراء العينة في هذا المحور.

ا-ب-ويمكن أن نلخص نتائج اختبار تحليل التباين باستخدام الاختبار اللامعلمي Kruskal- Wallis - للمحور غير الموز إجاباته طبيعيا وهو : تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي الشكل رقم 06: ملخص لنتائج تحليل التباين باستخدام اختبار Kruskal- Wallis بالنسبة لعامل المستوى المهني

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	La distribution de M3 est identique sur les catégories de الوظيفة.	Test de Kruskal-Wallis d'échantillons indépendants	.337	Retenir l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau de significat est .05.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يمكن قراءة الجدول كمايلي:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطات مدى : تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي للوظيفة.

$$H_0: AU MOINS (\mu_i \neq \mu_j)$$

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات : تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي للوظيفة ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملا في تحديد الاختلاف في الآراء.

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $SIG=0.337$ أكبر من مستوى الدلالة 0,05 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي انه لا يوجد دلالة إحصائية للفروق الموجودة في إجابات العينة : تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي تعود إلى الاختلاف في الوظيفة للمستجوبين، أي أن اختلاف المستويات المهنية في العينة لا يحدد الاختلاف في آراء العينة في هذا المحور.

الفرع الثالث : اختبار التباين في آراء العينة باختلاف المؤهل العلمي

بنفس الطريقة السابقة نختبر الدلالة الإحصائية للتباين في إجابات العينة في محاور الدراسة باختلاف المؤهل العلمي للمستجوبين، قبل ذلك لابد من التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لهذه المحاور في كل فئة من الوظيفة من اجل تطبيق اختبار ANOVA الأحادي، في حالة عدم تحقق هذا الشرط يمكن أن نلجأ إلى الاختبارات غير المعلمية (اختبار كروسكال والس (Kruskal- Wallis (H-Test) - لاختبار اختلاف التباين.

الجدول رقم 15: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة في كل من المؤهل العلمي

Tests de normalité

المؤهل العلمي	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk			
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.	
M1	ليسانس	.196	25	.015	.909	25	.028
	ماستر	.135	24	.200*	.942	24	.183
	دكتوراء	.362	3	.	.803	3	.122
M2	ليسانس	.168	25	.066	.938	25	.132
	ماستر	.157	24	.130	.934	24	.121
	دكتوراء	.253	3	.	.964	3	.637
M3	ليسانس	.166	25	.073	.912	25	.033
	ماستر	.200	24	.014	.890	24	.013
	دكتوراء	.219	3	.	.987	3	.780

الجدول السابق يلخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات المحاور الثلاثة في كل مستوى من المستويات الوظيفية، وذلك باستخدام إحصائية Kolmogorov-Smirnova ، حيث تبين تحقق هذه الفرضية في كل من المحاور

1- مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

2- تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

وعليه يمكن استخدام اختبار ANOVA لتقدير وجود اختلاف في آراء المستجوبين في هذه المحاور باختلاف الوظيفة.

ولم تكن القيم الاحتمالية SIG اكبر من 0.05 في الوظيفة بالنسبة للمحور تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات

ومن لا نستطيع قبول فرضية التوزيع الطبيعي ويكون بذلك الاختبار الأنسب هو الاختبار اللامعلمي Kruskal- Wallis .

أ: ويمكن أن نلخص نتائج اختبار تحليل التباين باستخدام اختبار ANOVA - للمحورين المحققة للتوزيع الطبيعي الجدول التالي:

الجدول رقم 16 : يمثل اختبار ANOVA

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
M3	Intergroupes	.053	2	.027	.451	.640
	Intragroupes	2.882	49	.059		
	Total	2.935	51			
M2	Intergroupes	.119	2	.060	2.466	.095
	Intragroupes	1.186	49	.024		
	Total	1.306	51			

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS
يمكن قراءة الجدول كما يلي:

المحور الأول : نختبر الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي المؤهل العلمي.

$$H_0: AU \text{ MOINS } (\mu_i \neq \mu_j)$$

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي المؤهل العلمي ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملا في تحديد الاختلاف في الآراء.

من خلال القيمة الاحتمالية $SIG = 0.095$ اكبر من مستوى الدلالة 0,05 ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه لا يوجد دلالة إحصائية للفروق الموجودة في إجابات العينة حول عناصر ت مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي والراجعة إلى الاختلاف في المؤهل العلمي للمستجوبين، أي أن اختلاف المؤهل العلمي في العينة هو عامل الاختلاف في آراء العينة في هذا المحور

المحور الثاني : نختبر الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطات متطلبات تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي المؤهل العلمي.

$$H_0: AU \text{ MOINS } (\mu_i \neq \mu_j)$$

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي يعزي المؤهل العلمي ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملا في تحديد الاختلاف في الآراء.

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $SIG=0.640$ أكبر من مستوى الدلالة 0,05 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي انه لا يوجد دلالة إحصائية للفروق الموجودة في إجابات العينة حول تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في

نظام الرقابة الداخلي والراجعة إلى الاختلاف في المؤهل العلمي للمستجوبين، أي أن اختلاف المؤهلات العلمية في العينة لا يحدد الاختلاف في آراء العينة في هذا المحور
 اب-ويمكن أن نلخص نتائج اختبار تحليل التباين باستخدام الاختبار اللامعلمي Kruskal- Wallis - للمحور غير الموز إجاباته طبيعياً وهو : تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات
 الشكل رقم 07 :ملخص لنتائج تحليل التباين باستخدام اختبار Kruskal- Wallis بالنسبة لعامل المؤهل العلمي

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	La distribution de M1 est identique sur les catégories de <small>المؤهل العلمي</small> .	Test de Kruskal-Wallis d'échantillons indépendants	.890	Retenir l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau de significat est .05.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يمكن قراءة الجدول كمايلي:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7$$

"لا يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطات مدى : تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات يعزي المؤهل العلمي.

$$H_0: \text{AU MOINS } (\mu_i \neq \mu_j)$$

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات : تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات يعزي المؤهل العلمي ، ومنه يعتبر هذا الأخير عاملاً في تحديد الاختلاف في الآراء.

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $SIG=0.890$ أكبر من مستوى الدلالة 0,05 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي انه لا يوجد دلالة إحصائية للفروق الموجودة في إجابات العينة : تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات تعود إلى الاختلاف فيالمؤهل العلمي للمستجوبين، أي أن اختلاف المؤهلات العلمية في العينة لا يحدد الاختلاف في آراء العينة في هذا المحور.

الختامة

خاتمة:

بفضل بحثنا ،توصلنا إلى أساسيات أن المنظمات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لإنشاء وتسهيل إدارة مختلف الفواتير الإلكترونية المتعددة في أقرب وقت ممكن ،وأن المعاملات الإلكترونية هي امتداد مناسب ومفهوم للمعاملات التي يقوم بها الأشخاص في دراسة وظائف النظام (إدخال المعلومات وتحويلها وإخراجها)،وتتميز وتولد المعلومات التي تسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب ،مما يؤدي إلى سهولة المعاملة.

بالمناسبة ،يتم مناقشة تقييم هذا النظام في تحسين أداء المدقق الداخلي ومدى أهميته بالنسبة له بشكل لائق على النحو التالي

ماهي أهمية تكنولوجيا المعلومات ودورها الرئيسي في أداء المدقق الداخلي في المنظمة خلال هذه الفترة؟
يلعب دورا جيدا و فعالا في توفير الحماية لعملية المعلومات المالية الموثوقة وتسهيل اعتماد المعلومات المالية الموثوقة .

نظرا لاستخدام التكنولوجيا في عمليات التدقيق الداخلي ، يتم استخدامها لإعطاء رأي تقني قوي في عملية التدقيق

تتطلب المعرفة مؤهلات علمية في مجال المعرفة الآلية ،وتساهم تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير فيما يلي

فهم سليم للضوابط الداخلية والعمليات والوظائف التي تؤديها الشركة

نتائج الدراسة:

بفضل بحثنا ،وجدنا أن المنظمات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لتسهيل إنشاء وإدارة مختلف الفواتير الإلكترونية المتعددة في أقرب وقت ممكن ، والمعاملات الإلكترونية هي امتداد مناسب لمفهوم المعاملات التي يقومون بها ، يتميز بإنتاج المعلومات التي تسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتؤدي إلى سهولة المعالجة.

-بالمناسبة،يتم مناقشة تقييم هذا النظام الذي يهدف إلى تحسين أداء المدقق الداخلي ومدى أهميته بالنسبة له بشكل طبيعي

-يلعب دورا ممتازا وفعالاً في حماية عمل المعلومات المالية الموثوقة وتسهيل اعتماد المعلومات المالية الموثوقة.

-نظرا لاستخدام التكنولوجيا في عملية التدقيق الداخلي ، يتم استخدامها لإعطاء رأي تقني قوي في عملية التدقيق

-تتطلب المعرفة مؤهلات تعليمية في مجال المعرفة الميكانيكية ، وتساهم تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في

فهم جيد للضوابط والعمليات والوظائف الداخلية التي تقوم بها الشركة

التوصيات:

-الحاجة إلى حماية نظم المعلومات من الضياع والتطفل والضرر.

-الحاجة إلى تطوير برامج تدريبية لتحسين الكفاءات المهنية للمراقبين الداخليين؛

-يجب تدريب الموظفين على استخدام البرمجيات واستخدام تكنولوجيا المعلومات أثناء إدارة الحسابات من أجل الحصول على أدلة عالية الجودة

-ينبغي توفير التسهيلات لمراجعي الحسابات من أجل الحصول على أدوات تكنولوجيا المعلومات لاستخدامها في الرقابة.

قائمة المصادر

قائمة المصادر والمراجع

01. أحمد حسين على حسين، 2014، نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

02. بدر عشي جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ENTP مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، فرع علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة

03. حاج بورقة حورية، بن بريك حياة المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة 2016-2017
04. زياد هاشم يحيى، و خليل إبراهيم الحمداني، و ناظم حسن رشيد، 2007، الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الالكتروني للتقارير والقوائم المالية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
05. زينب سايح اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أنابيب ALFA PIPE غرداية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي شعبة علوم تجارية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
06. عبد الباري، إبراهيم درة، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات: الأسس النظرية و دلالاتها في البيئة العربية المعاصرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003 .
07. عبد الباسط بوحايك " دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية" دراسة حالة المؤسسة البترولية للتكرير soralchin بأدرار مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015/2014
08. عمرو محمد زكي، 2014، نظم الرقابة الداخلية في قطاع المستشفيات والمنشآت الصحية، [http/ www.alukah.net](http://www.alukah.net)
09. غسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا (مفاهيم و مداخل تقنيات تطبيقات علمية)، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2006 .
10. غنية لالوش، دور المعلومات في توجيه إستراتيجية المؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2001/2002.
11. فتحي رزق السوافيري وآخرون، 2012 الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
12. فضيلة، بو طرة، 2007، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة – الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر.
13. كمال الدين مصطفى الدهراوي وسمير كامل محمد، 2002، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
14. لمين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها على تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2003 / 2004.
15. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة تبسة العدد 13، 2015.
16. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 40، 2016.
17. الهام ضيف الله " دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة، المراجعة دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمّ لخضر، الوادي 2014-2015
18. وفيل حديد، تكنولوجيا الإنترنت و تأهيل المؤسسة للاندماج في الإقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراء دولة، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007.
19. دراسة الحسبان "مدى استخدام مدققي الحسابات أدوات تكنولوجيا المعلومات في تدقيق البنوك التجارية الأردنية".

20.دراسة Richter 2002 بعنوان: "Risky Business ,Internal Audit Team up With .The Audit Committee To Tackle With IT Security Needs"

21.دراسة م.م عظيم نعيم باجي أثر تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية على فاعلية المدقق الداخلي في هيئة التعليم التقني

22. دراسة د /ناهض نمر محمد الخالدي أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة في فلسطين

23.دراسة Dewett (2001) بعنوان: "ole of Information Technology in the .Organization"

24.دراسة Grand (2002) بعنوان: "Information Technology In Auditing".

25. Coso هي اختصار ل The Committee Of Sponsoring Organization وتعني لجنة رعاية المؤسسات , إذ تأسست في عام 1985 وتقوم على رعايتها اكبر خمسة مؤسسات مالية ومهنية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي معاهد/ المدراء الماليين والمحاسبين القانونيين والمدققين الداخليين والمحاسبين الإداريين والجمعية الأمريكية للمحاسبة .

الملاحق

القسم الأول : البيانات الشخصية

1- الخبرة المهنية:

من 5 إلى 10 سنوات.

اقل من 5 سنوات

أكثر من 15 سنة

من 10 إلى 15 سنة

3- الوظيفة:

موظف رئيسي.

رئيس مصلحة.

عون.

4- المؤهل العلمي:

ماستر.

دكتوراء.

ليسانس

القسم الثاني : الأسئلة الخاصة بالدراسة

المحور الأول: تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات

الرقم	تقييم الرقابة الداخلية في ضل تكنولوجيا المعلومات	غير موافق	محايد	موافق
1	تحتفظ الإدارة بنسخة إضافية لكافة البيانات والمعلومات على سبيل الاحتياط			

			وجود قاعدة بيانات مشتركة نتيجة قدرات الإبلاغ لنظام الرقابة الداخلي	2
			تتم الرقابة الداخلية على كافة العمليات بالاعتماد على الحساب الآلي	3
			يتم وضع خطة لضمان جودة و فاعلية نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق اهداف الادارة	4
			" عند تصميم نظام الرقابة الداخلية على كافة لعمليات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال	5
			يتم الالتزام بأساليب الرقابة الموجودة ضمن البرامج نفسها او المحددة وفق التعليمات والأنظمة الصادرة من المؤسسة	6
			كل موظف في المؤسسة له رقم سري لولوج نظام المعلومات الخاص بمهامه	7
			يتسم نظام المعلومات المحاسبي بتكامل يساهم في توثيق المؤسسة والتأكد من سلامتها واكتمال تسجيلها	8
			تقوم الادارة بتبديل مشغلي الاجهزة بصورة دورية	9
			توفر المؤسسة منظومة متكاملة لامن وحماية نظام، المحاسبي	10
			توفير اجهزة للحماية الكافية للمعلومات والبيانات التي يتم تشغيلها اليها	11
			تتوافر برامج مختصة لمواجهة التغيرات أثناء سير العمل	12
			تعتمد وحدات الرقابة الداخلية على تحديث برمجيات باستمرار	13

المحور الثاني: مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

الرقم	مدى توفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي	غير موافق	محايد	موافق
1	توجد رغبة متزايدة لدى العمال في التكيف مع برمجيات والحاسب الحديثة			
2	تتوفر المؤسسة على اجهزة الحاسوب اللازمة لتخزين البيانات والمعلومات لتطبيق نظام الرقابة الداخلية			

			وجود رقابة مستمرة بشكل دوري على مكونات الملفات خصوصا الرئيسية لكونها عرضة لمخاطر التلاعب	3
			يوجد لدى المؤسسة اجهزة الحاسوب في أماكن آمنة ومناسبة وعدم السماح لدخول غرف الحاسوب الاشخاص المولين بموجب	4
			يتم استخدام اجهزة التنبيه و الانذار وكاميرات المراقبة للاعلان عن وصول شخص غير مصرح له ذلك	5
			تقوم المؤسسة بتحديث البرمجيات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة لزيادة فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلي	6
			لدى المؤسسة نظام حوافز متعلق بمستوى الكفاءة البرمجيات المضادة للفيروسات والتأكد من فاعليتها	7
			تعتمد المؤسسة على مصالح مختصة في التأكد من سلامة اساليب الرقابة على الاجهزة والبرامج من خلال فحص جداول الصيان	8
			يتم حماية الاجهزة باستخدام كلمات مرو خاصة وسرية ويتم استخدام نظام البصمة للدخول لغرف الحاسوب	9
			تحتوي المؤسسة عاملين مختصين في تنفيذ عمليات جمع البيانات حول نظام الرقابة الداخلي وتحليلها	10
			تتوفر المؤسسة معلومات وملفات وبيانات ذات العلاقة المتبادلة والمخزنة على وسائط حاسوبية تختص نظام الرقابة الداخلي	11
			تعتمد المؤسسة على اجهزة الحاسب اللازمة لتصميم نظام الرقابة الداخلية في جميع الاقسام	12
			لدى المؤسسة برمجيات على القيام بالعمليات المطلوبة التي تتناسب مع أنشطة نظام الرقابة الداخلي	13
			توجد ضوابط رادعة ومطبقة لمعاقبة المخالفين من الموظفين بالشركة والمخيلين بامن وسرية المعلومات	14
			تتوفر المؤسسة على برامج معدة خصيصا لانجاز العمليات المتعلقة باجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلي	15
			توجد سياسات واضحة للحوافز وربط الترقيات الادارية بمستوى الكفاءة والتأهيل	16

المحور الثالث: تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي

الرقم	تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلي	غير موافق	محايد	موافق
1	تتخذ المؤسسة قراراتها بناء على المعلومات التي يوفرها نظام تكنولوجيا المعلومات			
2	تساعد تكنولوجيا المعلومات في اختصار الجهد والوقت المبذول في عمليات الرقابة الداخلية			
3	يؤدي فرض نظام التناوب بين العاملين في القسم تكنولوجيا المعلومات الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في المؤسسة			
4	هناك اجراءات رسمية لاختبار برامج التطبيقات الجديدة او اي تعديلات في البرامج الحالية			
5	تساعد تكنولوجيا المعلومات نظام الرقابة الداخلية على تحديد اماكن الخطر التي تعيق اهداف المؤسسة			
6	تعميم استعمال بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة			

			يسمح بتحقيق اللامركزية في عمليات الرقابة الداخلية	
			استخدام الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية والالتزام بالسياسات الادارية بالمؤسسة يظبط العمل ويقلل التلاعب ويساعد	7
			احتفظ الشركة بوصف لكل العمليات والانشطة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي	8
			هناك علاقة تربط بين بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات ونظام الرقابة الداخلية في خدمة مصالح الاطراف التي تربط مصالحهم	9
			للنظام القدرة على التحقق من اساليب الرقابة على المدخلات في مرحلة التشغيل	10
			يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات الى تسريع عملية المعالجة والتحليل، مما يسمح بتركيز اكبر يؤدي الى معالجة عالية الجودة	11
			تتوفر المؤسسة على اجراءات تعطل على عدم وجود تعديلات من جانب تشغيل على برامج معالجة المدخلات	12
			توحد ارقام سرية لمشغلي الاجهزة لتهيئة المعلومات لا يعرفها الغير ، حيث يمكن الرجوع اليها عند اكتشاف الاخطاء او سوء التصرف	13
			يؤدي حصر مسؤوليات العاملين في قسم تكنولوجيا المعلومات بما يخص قسمهم فقط الى رفع كفاءة نظم الرقابة الجاهلية في المؤسسة	14
			تعمل الادارة على الفصل بين وظائف مشغلي الاجهزة ومعدني البرامج	15
			يعمل النظام على ارسال رسالة تفيد بوجود خطأ ما في حالة وجود مشكلة في التشغيل	16

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر و عرفان
	ملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول الجانب النظري	
2	تمهيد
2	المبحث الأول : تكنولوجيا المعلومات
2	المطلب الأول: مفاهيم تكنولوجيا المعلومات
2	الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا
2	الفرع الثاني: أنواع التكنولوجيا :
3	المطلب الثاني : خصائص تكنولوجيا المعلومات
3	المطلب الثالث : أهمية تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الاقتصادية
4	المبحث الثاني: الرقابة الداخلية
4	المطلب الأول : مفهوم الرقابة الداخلية
5	المطلب الثاني : أهداف الرقابة الداخلية لتحقيق امن المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات
5	المطلب الثالث : إجراءات الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات
7	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
7	المطلب الأول: قراءة في بعض الدراسات السابقة
14	المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
15	خلاصة الفصل
الفصل الثاني الجانب التطبيقي	
17	تمهيد
17	المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية وأدواتها
17	المطلب الأول-منهجية الدراسة:
19	المطلب الثاني.مجتمع وعينة الدراسة:
19	المطلب الثالث-تصميم ومعالجة استمارة الاستبيان
20	المطلب الرابع: ثبات صدق الأداة
21	المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية ، تفسيرها ومناقشتها
21	المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة
24	المطلب الثاني : تحليل وتفسير اتجاهات آراء المستجوبين
35	المطلب الثالث: اختبار التباين
35	الفرع الأول: اختبار التباين في آراء العينة حول باختلاف الخبرة المهنية للمستجوبين
39	الفرع الثاني: اختبار التباين في آراء العينة باختلاف الوظيفة للمستجوبين

42	الفرع الثالث : اختبار التباين في آراء العينة باختلاف المؤهل العلمي
47	خاتمة